

محضر الجلسة رقم 556

التاريخ: الثلاثاء 17 جمادى الثانية (3 يوليوز 2007)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين

بسم الله أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي

للمجلس، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الدخول في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال

أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ماجد من مراسلات

وإعلانات.

وأحيط المجلس علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء

جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على

مشروع قانون رقم 35.06 تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف

الإلكترونية.

في بداية هذه الجلسة أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليحيطكم

علما على ماجد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

المراسلات التي توصل بها المجلس:

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 13.06 يتعلق بمجموعة المعهد العالي

للتجارة وإدارة المقاولات، المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار

قراءة ثانية.

2- مقترح قانون تنظيم الشركات المدنية المهنية للمحاماة، المحال

على المجلس من مجلس النواب.

3- مقترح تعديل قانون منظم لمهنة المحاماة، المحال على المجلس من

مجلس النواب.

4- مشروع قانون رقم 42.06 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على

تصديق الاتفاقية الموقعة ببروكسيل في 31 ماي 2006 بين المملكة

المغربية والمملكة البلجيكية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب

والغش الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

5- مشروع قانون رقم 38.06 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على

تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 20 يونيو 2006 بين حكومة

المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار لتجنب الازدواج

الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل

6- مشروع قانون رقم 37.06 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على

تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 18 ماي 2006، بين حكومة

المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإسلامية الباكستانية لتجنب

الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على

الدخل.

7- مشروع قانون رقم 21.07 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على

تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 20 مارس 2007 بين المملكة

المغربية وجمهورية اليونان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي

في ميدان الضرائب على الدخل.

8- مشروع قانون رقم 11.07 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على

مصادقة المملكة المغربية على بروتوكول إنشاء وحدة فنية لرعية شؤون

اتفاقية إقامة منظمة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة الموقع

بالرباط في 25 فبراير 2004.

9- مشروع قانون رقم 09.07 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على

تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 9 يناير 2007 بين المملكة المغربية

وجمهورية سنغافورة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في

ميدان الضرائب على الدخل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. فيما يتعلق بهذه الاستقالات توصلت بما رئاسة المجلس وأحيلت على المكتب من أجل الدراسة وتم تأجيلها إلى جلسة لاحقة، تم تأجيل البت فيها إلى جلسة لاحقة، وستجدون ذلك في المحضر أو في النشرة الداخلية التي توزع على الفرق البرلمانية، حينما يتخذ المكتب قرارا بذلك سيتم تطبيق القانون الداخلي.

إذن الكلمة للفريق الاشتراكي، فليفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إحاطتنا تنطلق من اعتمادنا على المادة 128 من النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، ويتعلق الأمر بالظروف التي تعيشها جاليتنا في الخارج، وكذلك بعض الفئات من الشعب المغربي في هذه العطل الصيفية، فمحنة المهاجرين تبدأ في تأخير الطائرات، تتأخر في أوقاتها بدون أن يقع اعتذار، بدون أن يقع التعويض، كذلك عند انتظارهم لأمتعتهم فهناك خصوصا في المطارات الكبيرة هؤلاء المهاجرين وهؤلاء المسافرين ينتظرون ساعات كثيرة لأخذ أمتعتهم، وهذا الشيء يرجع متعب بالنسبة لهؤلاء المسافرين.

كذلك ظروف الاستقبال في المطارات أصبحت متعبة، وخصوصا المطارات الكبيرة في المغرب، أصبحت ظروف تستدعي النظر إليها لتعود وتكون ظروف مريحة، كذلك بالنسبة للمواطنين أو المهاجرين الذين اختاروا البحر فتوجهوا في هذا الصيف بواحد 5% ديال الزيادة في ثمن النقل.

أما على مستوى الإدارة فإن المهاجرين المغاربة الذين يقتطعون جزءا من عطلتهم لقضاء أغراضهم الإدارية يجدون أنفسهم أمام محنة الاكتظاظ وربما إغلاق بعض الإدارات، فمثلا المثل الحاصل الآن وهو الذي استدعانا لطرح هذه الأسئلة هي عدد من المهاجرين الذين يرغبون في الحصول على رخص السياقة، كابين عمال الخارج اللي دخلوا دابا وتعطاهم موعد باش يدوزوا السياقة في شهر 9 ماشي منطقي.

كما توصل المجلس برسالة من السيد الوزير الأول يحيط فيها المجلس علما باستدعاء السيد التيجاني أحباشيش من حزب الاستقلال لشغل المقعد الشاغر بمجلس المستشارين الذي كان يشغله المرحوم باسيدي أكومي المنتخب عن هيئة ممثلي الجماعات المحلية بجهة مكناس- تافيلالت.

كما توصلت رئاسة المجلس إلى غاية يوم الثلاثاء 3 يوليوز 2007 بأسئلة عددها 26 شفوية وثلاثة أسئلة كتابية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس.

أعطيت الكلمة للفريق الاشتراكي لإحاطة المجلس علما، عندنا ستة إحاطات... الله يخليكم في إطار تسيير الجلسة، الله يخليكم اختصروا وركزوا على ما يتعلق بتسيير الجلسة، لأن نقط نظام مخصصة لتسيير الجلسة. لكم الكلمة في إطار نقطة نظام مخصصة لتسيير الجلسة. لكم الكلمة في إطار نقطة نظام أستسمح للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء

السادة المستشارين،

أختي المستشارة المحترمة،

نقطة نظام فعلا في إطار تسيير الجلسة، أتدخل نيابة عن زملائي المستقلين من بعض الفرق البرلمانية طبقا لمقتضيات النظام الداخلي في إطار نقطة نظام، متأسفا عن عدم قراءة استقالات السادة المستشارين الذين تقدموا به لدى ديوان السيد الرئيس بتاريخ 27 يونيو 2007 كما نص على ذلك النظام الداخلي، رغم أن هذه الطريقة لا تتم بصلة لمقتضيات النظام الداخلي في المادة 44 التي تكتفي بإحاطة الرئاسة علما بكل تشكيل أو تغيير إلى آخره مقتضيات هذه المادة، لكنها أصبحت عرفا معمولا به بمجلسنا الموقر.

ولذلك، نطلبكم السيد الرئيس موافاتنا بالرسالة الموجهة إلى إدارة الجريدة الرسمية اعتبارا من تاريخ إيداع الاستقالات لدى رئاسة المجلس احتراما للآجال المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 44 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

وأثيف وفصنا وتنجداف وحنابو والكرابر والبويا وملاك ومرزوكة عن طريق صهرها.

وفي نفس السياق نطالب الحكومة بضرورة بناء السدود التلية عند مقدمتها من أجل ازدهار الفرشة المائية بها على اعتبار الدور الكبير الذي تلعبه السدود التلية في المحافظة على الموارد المائية وتوفير الماء الصالح للشرب إضافة إلى مياه السقي التي تمكن من دعم المجهود الفلاحي وكذلك الدور المهم الذي تضطلع به في الوقاية من الفيضانات التي تخلف خسائر كبيرة بممتلكات المواطنين ومزروعاتهم. ونظرا لكل ما سبق فإننا نطالب الحكومة أن تعتبر هذه الخطارات بمثابة تراث وطني يجب صيانته والمحافظة عليه ومساعدة ساكنة المناطق التي تتواجد بهذه الخطارات على الاعتناء بها وإصلاحها حتى تساهم في دعم مجهود السقي بالمنطقة والمجهود الفلاحي بصفة عامة من أجل ضمان استقرار السكان بأرضهم ومنطقتهم التي لازالت تحتاج إلى المزيد من الجهود، سواء من طرف الحكومة أو من طرف جميع المتدخلين من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لفريق الإتحاد الدستوري من أجل إحاطة المجلس علما، فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي أحيط المجلس علما بأمر طارئ، إذ أننا سمعنا من مصادر مطلعة أن مجموعات يبلغ عددها 1200 إطار معطل تتراوح أعمارهم بين 30 سنة و40 سنة تحمل المغرب الشيء الكثير لتكوينهم وإعدادهم قد تقدمت هذه الفئة بطلب هجرة جماعية إلى السفارة الكندية.

وإننا السيد الرئيس سنترك التعليق على الخبر للحكومة والأغلبية والرأي العام الوطني، بالأمس كنا نسمع عن انتحارات بالقفر من سطوح الإدارات الرسمية، وكنا نسمع أيضا إضرام النيران في الذات ثم

وهناك كذلك عدة إدارات أساسية أخرى بالنسبة لهؤلاء المهاجرين وحتى بالنسبة لواحد عدد الفئات ديال المغاربة اللي كيبغيو يقضيو أشغالهم في هذه العطلة كالإمضاء أو تصحيح على الإمضاء، تسليم جوازات السفر، تحفيظ وتسجيل العقارات وكذلك بعض المآرب في المحاكم، ونحن كنعتنمو الفرصة ديال التواجد السيد الوزير بهذه الإحاطة والسيد وزير تحديث القطاعات الإدارية معنا لأن باش نطلب من الحكومة من خلاله أن تتخذ بعين الاعتبار في هذه العطل بالضبط ظروف المواطنين وتحفيظ الموظفين للقيام بمجهود أكثر لتلبية حاجيات لا للمواطنين اللي جاين من الخارج ولا للمواطنين اللي هم في عطلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، في نفس الإطار الكلمة لفريق العهد لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي أحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بالوضعية الحالية والمقلقة للخطارات المتواجدة بالمناطق الجنوبية الشرقية للمملكة وبصفة خاصة إقليم الراشيدية، فبعد الآثار السلبية الكبير الذي خلفته سنوات الجفاف على هذه الخطارات عرفت هذه السنة والحمد لله تساقطات مطرية مهمة بالمنطقة، وهو ما يقتضي ضرورة العمل على إحياء هذه الخطارات من جديد والمحافظة عليها والاعتناء بها باعتبارها تراثا فريدا من نوعه لا يتواجد إلا في هذه المنطقة وهي نموذج للسقي الفلاحي لا يتطلب أي مصدر من مصادر الطاقة لا الكهرباء ولا الكازوال ولا الطاقة الشمسية، والعجيب في الأمر أن السياح والأجانب يتفاجؤون حينما يشاهدون هذه التقنية وهذا النموذج من السقي.

ولذلك فإننا نطالب الحكومة وخصوصا وزارة الفلاحة وكتابة الدولة في الماء بتقديم إعانات لسكان المناطق التي تتواجد بها هذه الخطارات حتى يتمكنوا من إعادة تشغيلها وتطويرها خصوصا بمنطقة الجرف

أبناء جاليتنا، والتي تكون مستهدفة الأولى، وهذا ما يعتبر ظلما وإجحافا في حقهم.

ونظرا لخطورة هذه الوضعية وبعد توصل فريقنا بالعديد من الشكايات بخصوص هذا الموضوع، فإننا في الفريق الحركي نطالب بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق للوقوف على هذا الحجم أو على حجم هذه التصرفات التي تسيء لسمعة الدرك الملكي والأمن الوطني الذين يقومون بمهام جليلة خدمة للصالح العام وللوطن ويعملون ليل نهار على توفير الأمن والراحة للمواطنين.

كما نطالب كذلك من الجهات المسؤولة بتشديد المراقبة على النقاط التي يقيمها الدرك الملكي على الطرقات من أجل الضرب على أيدي كل من سولت له نفسه خرق القانون وتعريض حياة المواطنين الأبرياء للخطر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإحاطة المجلس علما.

المستشار السيد محمد قداري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي، يشرفني أن أحيط المجلس علما بقضيتين الأولى فيما يخص الفلاحة والثانية فيما يخص الشباب، وأخص بالذكر هنا قطاع الرياضة وبالخصوص كرة القدم الوطنية.

فكما هو معلوم السيد الرئيس، عرفت هذه السنة ظروف مناخية صعبة جراء العزل الكبير في التساقطات المطرية مما أدى إلى تراجع كبير في حجم الواردات المائية، وهذا ما انعكس سلبا على الموسم الفلاحي الحالي.

وتجدر الإشارة أنه من بين المعوقات والإكراهات التي يعاني منها القطاع الفلاحي بصفة عامة، وخاصة هذه السنة الارتباط الحاصل الذي حصل جراء قلة الأطر التقنية والعاملين بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

قوارب الموت والآن ظاهرة جديدة على هذا البلد هي هجرة جماعية أو إن شئت الحريق ديال الأدمغة من نوع خاص.

السيد الرئيس،

سنختم بالمثل المغربي "الهضرة بزاف والسكات أحسن" شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس علما، فليتفضل السيد الرئيس أو من ينوب عنه لإحاطة المجلس علما.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط مجلسنا علما بقضية طارئة تتمثل في الممارسات السلبية التي ينهجها بعض رجال الشرطة والدرك، والتي باتت تقلق مستعملي طريق السيارة ببلادنا، حيث أصبح شغلهم الشاغل هو ابتزاز المواطنين عبر إخفاء أجهزة الرادار ورجال الدرك والأمن الوطني بالأشجار بغية ضبط المخالفين.

لكن الغريب في الأمر ذلك هو الطريقة التي يقومون بها بغية إيقاف المخالفين، حيث غالبا ما يتفاجأ مستعملي الطريق السيارة بدخول رجال الدرك بطريقة متسرعة ومفاجئة تتسبب في كثير من الأحيان في حوادث سير خطيرة نظرا للسرعة التي تسير بها أغلب السيارات المحددة أصلا في 120 كلم في الساعة.

ولعل أبرز مثال يمكن أن نستدل به على ما نقول وهو ما تعرفه نقطة المراقبة التي يقيمها الدرك الملكي في الطريق السيارة الرابط بين مدينتي الرباط والدار البيضاء أي بعد محطة الأداء ببوزنيقة، حيث تسببت الأعمال المذكورة ولازالت تتسبب يوميا في مشاكل وحوادث سير خطيرة لمستعملي هذه الطريق.

وفي نفس السياق، وكما يعلم الجميع ومستعملي هذه الطريق فإن الطريق السيارة تعرف خلال هذه الفترة استعمالا متزايدا بفضل دخول

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن لفريق التحالف الوطني من أجل إحاطة المجلس علما، فليفضل من ينوب عن السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بالوضعية المزرية التي أصبح يتخبط فيها الفلاح المغربي بسبب ظروف الجفاف القاسي الذي ضرب بلادنا هذه السنة.

وإذا كان الجفاف قدرا إلهيا لا مراد منه فإنه كان لزاما على الحكومة أن تقوم بإجراءات مستعجلة لدعم الفلاح وإخراجه من الأزمة التي يتخبط فيها الآن جراء هذا الجفاف القاسي، وكنا السيد الرئيس المحترم قد راسلنا الحكومة باسم فريق التحالف الوطني لعقد اجتماع طارئ للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية في ثلاث مناسبات وللأسف الشديد لحد الآن لم يلب طلبنا لتدارس هذا الموضوع الطارئ الذي بدأ يخلق لجهاتنا الفلاحية العديد من المشاكل الاجتماعية.

كما أننا طرحنا العديد من الأسئلة التي تمم حماية الماشية ودعم الأعلاف، وكذا إعادة جدولة ديون الفلاحين وتزويد القرى بالماء الصالح للشرب، حيث أجابتنا الحكومة بوجود برنامج استعجالي وللأسف الشديد فإنه يبقى ضعيفا ولا يلبي حجم الخصائص الفادح الذي تعرفه مختلف جهاتنا الفلاحية.

السيد الرئيس،

إن غياب برنامج استعجالي واضح المعالم لمواجهة ظاهرة الجفاف في الجهات الفلاحية على الخصوص والعالم القروي بصفة عامة سيؤدي لا محالة إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وازدياد الهجرة القروية وانعدام الأمن في القرى والمداشر وتكاثر السرقات.

لذا فإن الحكومة مطالبة بإعداد هذا البرنامج الاستعجالي لمواجهة آثار الجفاف وإخراجه إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن.

وشكرا السيد الرئيس.

ورغم أن الدولة بذلت مجهودات جبارة في توفير البنية التحتية من طرق ومسالك همت بالخصوص العالم القروي، كما وفرت الماء والكهرباء وسط الدواوير رغبة منها في دعم الفلاح ليرتبط أكثر بأرضه والحد من الهجرة نحو المدينة وللتخفيف من آثار الجفاف على الفلاحين رغم تدخل... وهنا لا بد ما نفتح قوس رغم تدخل رئيس المجلس الإقليمي للجديدة، هنا تم القضية مسألة أساسية هو الماء لسقي الذرة لأنه باش تخففوا على ذاك المعاناة ديال ذوك الفلاحين الذين في الجديدة فلا بد باش نعطيوهم باش يسقيو هاذيك السقية الأخيرة على الأقل نخفف من ذوك المعاناة رغم تدخل السيد أبو الفرج وهنا معنا فلا زالت الأمور على حالها، فنطلب باش يكون تدخل عاجل لإصلاح الضرر وتعويض الفلاحين من هذه الإشكالية.

أما المسألة الثانية فتخص... واليوم المتتبع الرياضي دوري كوبا أمريكا نلاحظ بإعجاب كبير المستوى الرفيع الذي بلغته ملاعب كرة القدم والتجهيزات والتقنيات العصرية التي تتوفر عليها أمريكا اللاتينية، وهو ما يجعلنا أولا نتقدم بجزيل الشكر للسيد الوزير الأول الذي أبرم عقدا مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ووزارة الداخلية ووزارة التجهيز ووزارة المالية لتمكين الملاعب الوطنية من العشب الاصطناعي، وهو مجهود يستحق الإشادة والتنويه ما دام يعكس رغبة الحكومة الموقرة في النهوض بقطاع كرة القدم بشكل شمولي.

وقد كان مقررا أن تكون هذه الملاعب جاهزة أواخر شتنبر 2007، على أن تبتدئ الأشغال في فاتح يونيو 2007، حسب الاتفاق المبرم في هذا الشأن حتى تتمكن الفرق الوطنية من استعمالها في بداية الموسم الحالي أي سنة 2007 - 2008 غير أنه للأسف فالأشغال لازالت لم تنطلق بعد، الشيء الذي من شأنه أن يعرقل مسيرة عدة فرق رياضية على غرار ما عانته السنة الماضية بعض الأندية كالرجاء والوداد والجمعية السلاوية مثلا، بحيث لم يجدوا الملاعب لإجراء المباريات الداخلية لهذا نطالب بالتسريع بعملية التعشيب أملا في بعث الروح في كرة القدم وتحفيز الجمهور على ارتياد الملاعب والحد من هجرة اللاعبين المرموقين مع تأكيدنا مرة أخرى على التنويه بالنوايا الحسنة للحكومة وللسيد الوزير الأول وكافة القيومين على القطاع الرياضي عموما وقطاع كرة القدم على وجه الخصوص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، حضرات السيدات والسادة نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذه الجلسة وعددها 18 سؤالا، 5 أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاع التربية الوطنية، تحديث القطاعات العامة، و13 سؤالا عاديا يهم قطاعات التربية الوطنية، تحديث القطاعات العامة، الأوقاف، التشغيل، السياحة والصناعة التقليدية، الطاقة والمعادن، الشؤون الاقتصادية.

سنبدأ بحول الله بالسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع التربية الوطنية. السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول تعيين المعلمين والأساتذة للمستشارين المحترمين السيدين محمد أبو الفرج، رفيق بناصر، فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد المستشار.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

تشهد بلادنا عدة منجزات في كل الميادين إلا أن قطاع التعليم ورغم الجهود المبذولة من طرف الوزارة والحكومة لازال يعاني من بعض الثغرات التي تجعل هذا القطاع لا يساير التطور، ومن بينها الخصاص في عدد المعلمين والأساتذة رغم التحاق بعضهم بالمدارس المنتمين إليها لوجودها في أماكن نائية، وإن من بين أسباب هذه المشاكل تعيين المعلمين والأساتذة في أماكن غير مناسبة لهم، وكمثال على ذلك تعيين المعلمين والأساتذة المتخرجين من جهة دكالة عبدة بجهة أخرى تبعد بأكثر من 500 كلم.

نسائلكم السيد الوزير ألا يمكن تعيين كل المتخرجين من مراكز التكوين بالجهة التي ينتمون إليها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي للإجابة على السؤال فليفضل مشكورا.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس. أتشرف بالإجابة عن زميلي السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

بخصوص السؤال الذي جاء به السيد المستشار المحترم حول تعيين المعلمين في أماكن بعيدة عن مقر سكنهم أو الجهة التي تكونوا فيها أو أقول أن هذه المسألة هي مسألة جد معقدة وليست بالسهلة وأنتم تعرفون أن الأسرة التعليمية تتجاوز 260000 معلم ومعلمة، وبالتالي هناك ثلاث مراحل بخصوص يعني التعيينات.

المرحلة الأولى: تتعلق بمعرفة أو تدقيق بخصوص الحاجيات للمعلمين والمعلمات، هذه المرحلة تقوم بها جميع النيابة وجميع الأكاديميات فيتم حصر الحاجيات والحاجيات هي موجودة على صعيد كل الأكاديميات، أنتم تعرفون أن بلادنا دخلت في مسلسل لتعميم التعليم وللرفع من نسبة التمدرس، وبالتالي فالحاجيات كذلك ارتفعت مع هذا التوجه.

ثانيا: هناك مرحلة ثانية التي تتعلق بالحركة الانتقالية، هل يجب القيام بالحركة الانتقالية أولا أو القيام بتعيينات المعلمين الجدد أولا؟ هنا التوجه الذي تم اختياره في الوزارة هو أولا القيام بالحركة الانتقالية لأن هناك كذلك عدد من الحالات جد مستعجلة، هناك كذلك استعجال في إعادة تعيين بعض المعلمين، وبالتالي بعد الانتهاء من عملية الحركة الانتقالية تأتي المرحلة الثالثة، وهي تعيين المعلمين الجدد وذلك بطبيعة الحال حسب الخصاص الذي يتم تسجيله في بعض الأماكن.

اللي خصنا نعرفو كذلك أنه تعيين المعلم أو المعلمة يأتي استجابة للحاجيات في منطقة معينة، يعني نبحت أولا وقبل كل شيء عن الاستجابة لحاجيات التلاميذ، أطفالنا أولا بطبيعة الحال إذا كانت إمكانية للملاءمة ما بين حاجيات التلاميذ وحاجيات المعلم، فذلك بطبيعة الحال لا يتم التخلف عنه.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم محمد أبو الفرج.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

نشكرك على الإجابة إلا أننا دائما نطمح وخاصة أن هذه الوزارة وهاد الوزارة التعليم هي أساس تقدم ديال البلاد وبالتالي المشكل المطروح هو أننا في التعيينات ديال المعلمين كيقوعوا مشاكل، هو أننا مني كنعينو معلم غير في البداية ديالو مشى لواحد البلاد اللي ما كيعرفهاش غير باش يلقي السكنى، غير باش يوصل إليها، غير باش كذا يعني كيكونوا مشاكل كثيرة، إذن إذا مشينا فالطريق ديال أننا كل واحد كيبقى يتعين، يعني كل الأكاديمية إذا بعينا نقول في الأكاديمية تشوف الخصاص اللي عندها وتؤطر على ذاك الخصاص اللي عندها مثلا، وغيكون الإشكال انتهى وغيبقى الإنسان ساكن في دارو ويمشي يقري، الدراري أولا غيستافدوا، الأولاد تيقراو، ثانيا يستفيد ذاك المعلم أو ذاك الأستاذ أنه سيبقى في مكانه، بلاش ما ندير هاذيك يعني كل عام هذه الوزارة ديال التعليم كايين إشكالية، هذا ما تنقلشاي، هذا تهمضم ليه حقو، هذا ما تنقلشاي عند مراتو.

إذن هذه مشاكل أظن أننا حان الوقت باش نشوف شي فكرة أخرى هذا شي تقادم أظن أن منذ عدد من السنوات ونحن نرى على أساس أننا نفس الطريقة، أظن أننا إذا كانت عندنا أكاديمية ولى عندهم استقلال مالي أ تجربة بدأت في هذه الأكاديميات ولى عندهم المسائل اللي هي جد مهمة إذن نخليو لهم الاختصاص كذلك حتى في التأطير لأن المؤطرين هما أكثر من ذاك الشي ولو تقره فكيبكون وما توجد ليه شاي الحجرة ولكن وجد له اللي يقريه، لأن هذا هم الحوايج السيد الوزير اللي بعيناكم تنكبوا عليهم.

شكرا

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم، السيد الوزير لكم رد على التعقيب

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية

غير النظامية:

أقول للسيد المستشار المحترم بأنه في إطار التوجه للتأكيد الجهوية، فالآن الحركة الانتقالية تقام على صعيد الأكاديميات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننتقل إلى السؤال الآني الثاني الموجه أيضا إلى السيد الوزير، ويتعلق الأمر بظاهرة الغش في امتحانات البكالوريا للمستشارين المحترمين السادة أحمد أخميس، محمد ادعيدعة، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان، فليتفضل أحد المستشارين

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

استفحلت ظاهرة الغش في امتحانات البكالوريا في السنوات الأخيرة وأصبحت موضوع الساعة لدى الجميع من تلاميذ وأولياء أمورهم وأساتذة وإداريين، وتطورت الأساليب المعتمدة من البسيطة إلى الأكثر تطورا اعتمادا على التقنيات الحديثة للاتصال عن بعد، مما يمكن أن يؤثر على مصداقية هذه الشهادة العلمية.

ودرءا لتكريس هذا السلوك الشنيع والمخالف لضوابط تكافؤ الفرص بين المترشحين لهذه الامتحانات، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات الكفيلة التي تعتمرون الأخذ بها للحد من هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية

غير النظامية:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم. بخصوص الغش في الامتحانات، ظاهرة الغش ظاهرة مشينة لا نقبلها في مجتمعنا في تقاليدنا وتربيتنا ولكن فقط أريد أن أوضح أن ظاهرة الغش ليست ربما بالحجم الذي نتصوره، أعطي مثلا رقم فقط أنه السنة الفارطة 2005-2006 تم ضبط 531 حالة غش من أصل 210.000 تلميذ حضروا امتحانات البكالوريا السنة الماضية أي نسبة 25, 0

- العمل على تشديد العقوبات في حق الممارسين للغش في الامتحانات ودعم آليات المراقبة وتدقيق مساطر الإجراءات ذات العلاقة بالحد من ظاهرة الغش خلال اجتياز مختلف الاستحقاقات التربوية؛

- توظيف التكنولوجيات الحديثة في محاربة الغش، خصوصا في مواجهة استعمال الهاتف النقال أثناء الامتحانات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للأستاذ أحمد أخميس في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات التي لم تلامس فعلا جوهر المشكل. حقيقة يؤلمنا أن نسمع أن هذه الظاهرة ليست بالحجم الذي نتصوره، ما وقع مثلا في السنة الماضية في مكناس يشكل فضيحة مجلجلة مازالت آثاره لحد الآن لأنها لا تنسى أبدا، لأنها تؤشر فعلا على أن ظاهرة الغش تتوسع يوما بيوم وتمس بمصدقية تعليمنا وتمس أيضا بالقيمة العلمية لشواهدنا، فكل ما قيل إبانه في السنة الماضية غير مقنع كذلك كل ما اتخذ من الإجراءات الجزرية والإدارية لم يجد نفعاً؛ الدليل على ذلك ما وقع في هذه السنة أيضا في العديد من الجهات، خاصة في تارودانت، بحيث يمكن أن نطلق عليه فضيحة ثانوية سيدي وسيدي حاميها حراميها.

أؤكد السيد الوزير على أن ظاهرة الغش معقدة، تتداخل فيها أبعاد أخلاقية تربوية نفسية وغيرها، مما يعني على أن لم تعالج بالإجراءات الجزرية لوحدها وهي مهمة جدا، لا بد من مقارنة أخرى تربوية نفسية وثقافية وأخلاقية وغيرها.

الغش هو جزء من الفساد العام، فالغش هو الفساد، الفساد العام الذي يشمل كل مراحل حياة بلادنا، خاصة في السنوات الأخيرة، فساد سياسي، فساد انتخابي، فساد إداري، فساد قضائي، فساد تربوي إلخ...

إذا لا يمكن لتعليمنا أن يكون في منأى عن هذا الفساد العام لأن التعليم جزء من ما هو عام. المؤلم فعلا السيد الوزير هو أن تعليمنا رغم

وهذه النسبة من المتوقع أن تنخفض خلال هذه الدورة، ولكن كذلك أقول أنه مهما كانت قلة حالات الغش فهي حالات يجب مواجهتها والذود ضدها، إذن ظاهرة الغش مرتبطة بظروف كذلك لاجتياز الامتحانات.

واعتبارا لهذا فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات من بينها مثلا تقنين ظروف إجراء امتحانات المدرسة على نحو لا يسمح للتلاميذ المرشحين باستعمال وسائل أو وسائل للإجابة على أسئلة الاختبار غير تلك المسموح بها، وذلك من خلال اعتماد معايير ومساطر دقيقة لإجراء الامتحانات المدرسية والمهنية وضعت خصيصا لهذا الغرض.

وقد تم تضمين هذه الإجراءات في دليل وطني خاص بمسؤول عن الإجراء من بين هذه الإجراءات التي يشير إليها الدليل: منع استعمال الهاتف النقال داخل قاعة الامتحان، أنا أشير بين قوسين كذلك حتى تقنيات الغش قد تطورت، وبالتالي كذلك حتى الإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة فهي تتطور مع ذلك، كما أن الوزارة اعتمدت عدة إجراءات وقائية مثل تثبيت النصوص القانونية المتعلقة بزجر الغش على أبواب القاعات وعند مدخل مراكز الامتحانات.

كذلك حرصا على تنفيذ الإجراءات والمساطر التي أشرت إليها الآن تم إقرار شبكة من مراقبي الجودة الوطنيين والجهويين لتتبع إجراء الامتحان والتأكد من اعتماد المساطر المحددة في الدليل الذي ذكرته من قبل.

وقد سجل تراجع ملموس لظاهرة الغش بفضل هاته الإجراءات، وذلك كذلك نتيجة للتحسن النوعي في مواضيع الامتحان التي انسلخت عن استهداف المهارات التذكيرية لتستهدف المهارات المعرفية والتفكيرية للمرشحين.

كذلك تم وضع إستراتيجية وهي إستراتيجية مشتركة مع عدة شركاء تربويين أهم محاورها هي:

- الحرص على اتخاذ الإجراءات العقابية وتطبيقها في حق من تبث ممارسته للغش خلال الامتحان؛

- إحكام التنسيق بين الأكاديميات لضمان تطبيق الإجراءات الجزرية في حق الغشاشين؛

- كذلك تنظيم حملات تحسيسية وتحيين النصوص التشريعية ذات العلاقة لزجر الغش في الامتحان؛

الجهودات التي تبذلها الوزارة، وهي جهودات بكل صدق ذات لا تمس عمق الأشياء وجوهر الأشياء.
أقول لكم بأن المدرسة العمومية اليوم تعيش تدهورا، وستعيش تدهورا أفظع وأشمثل في السنوات المقبلة يعني بعوامل متعددة، خاصة بفعل اتفاق الإطار الذي أبرمته الحكومة يوم 8 ماي مع القطاع الخاص، مما يعني التخلص نهائيا من الخدمة العمومية في هاذ القطاع. هذا مشكل حقيقي لذلك نقول لكم يؤسفنا حقيقة أن يتم هذا الأمر في هذا العهد بالضبط الذي تسير فيه الأحزاب التي تطلق على نفسها أحزاب تقدمية ديمقراطية، هذا القطاع الإستراتيجي العام. وشكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد كوسكوس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أولا كما جاء في السؤال وضعنا هاد السؤال على السيد الوزير المحترم حول الأوقات بعد ما مرت سنتين تقريبا على العمل بالتوقيت المستمر، هنا السؤال السيد الوزير شطرين:

أولا غادي نتكلمو على الوقت المردودية الإدارية اللي هي المواطن اللي كيمر على الإدارة لسحب الوثائق ديالو، كذلك الشطر الثاني وهو المواطن موظفة ولا هو موظف اللي تعطيه نصف ساعة باش يمشي، ويعمل يعني يتغدى أو يعمل كسكروط أو شي حاجة ويرجع للعمل ديالو، يعني ملي تعطيه نصف ساعة كاين زوج حوايج إما تنكذبو عليه، إما تعطيه فرصة باش هو يعني يخرق القانون اللي الإدارة تعطيه نصف ساعة، نصف ساعة إلى هبطنا السيد الوزير غير من هنايا إلى تحت ما تكفاناش نصف غير نهبطو ونطلعو.

السيد الوزير،

كذلك الموظفة أو الموظف اللي عندو أولاد صغارين خصو يغذيه في الوقت اللي هما تيجيو من المدرسة كيفاش كتشوفوا هاذوك الأولاد باش يكونوا في المستوى المطلوب لأنه السيد الوزير كتعرفوا بأنه الإدارات ماشي كلها فيها مطاعم إذا كاين شي حاجة واحد 5% من الإدارات اللي يمكن تلقى فيها مطاعم باش الموظف يقدر يعمل مأدبة غداء في الإدارة.

السيد الوزير،

أولا بعد نمرو إلى بعض المردوديات فيما يخص الوثائق الإدارية العادية اللي هي المراسلات ما نهضروش عليها معروفة المسطرة دياهم ما كاين لاش نتكلم عليها هادو هما النقط اللي بغيت نتكلم عليها. وشكرا.

الجهودات التي تبذلها الوزارة، وهي جهودات بكل صدق ذات لا تمس عمق الأشياء وجوهر الأشياء.

أقول لكم بأن المدرسة العمومية اليوم تعيش تدهورا، وستعيش تدهورا أفظع وأشمثل في السنوات المقبلة يعني بعوامل متعددة، خاصة بفعل اتفاق الإطار الذي أبرمته الحكومة يوم 8 ماي مع القطاع الخاص، مما يعني التخلص نهائيا من الخدمة العمومية في هاذ القطاع. هذا مشكل حقيقي لذلك نقول لكم يؤسفنا حقيقة أن يتم هذا الأمر في هذا العهد بالضبط الذي تسير فيه الأحزاب التي تطلق على نفسها أحزاب تقدمية ديمقراطية، هذا القطاع الإستراتيجي العام. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

فقط أقول أن وسائل مواجهة الغش هي جد متعددة، وتتطلب تضافر جهود جميع مكونات المجتمع أولا في الأسرة، وكذلك من كل المكونات التي توطر العملية التربوية ومن الفعاليات التي تقوم بواجبها في هذا المجتمع ودور النقابات جد مهم، والأحزاب جد مهم، دور البرلمان جد مهم، ودور كل فرد جد مهم، ومن غشنا فليس منا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على المساهمة، ومنتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى تحديث القطاعات العامة، وعددها ثلاثة أسئلة تعالج موضوع التوقيت المستمر، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بأن نستمتع جميعا للعروض المتعلقة بها لإعطاء الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها دفعة واحدة.

إذن السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة موضوعه حول مردودية التوقيت المستمر للسادة المستشارين المحترمين: محمد كوسكوس، عبد العزيز الشرايبي، إبراهيم فضلي، إدريس حسنين، الحسن قيشوحي، لحسن أمزوغ، عبد المجيد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السؤال الآني الموالي في نفس الموضوع حول تقييم التوقيت المستمر للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، محمد مفيد، إبراهيم الحب، عمر بنونة لوريدي، حمدي العكرو، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحاج المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين المحترمين

اعتمدت بلادنا منذ سنتين التوقيت المستمر، والذي أثار حوله نقاشات عديدة حول إيجابياته وسلبياته ومدى تأثير ذلك على بعض القطاعات.

ونحن اليوم نسألكم السيد الوزير المحترم، حيث بدون شك قمت بدراسة حول هذا البرنامج الجديد للإدارة المغربية وفي علاقته مع المواطن وتفاعله مع الاقتصاد الوطني ومدى انسجامه مع الاقتصاد الدولي في إطار العمليات التي تجري بين مقاولاتنا، خاصة تلك التي تربطها علاقة مهنية مع الخارج.

السيد الوزير،

الموضوع في أهميته هذه يستدعي منا استفساركم ومعرفة تقييمكم لهذا البرنامج، خاصة والمغرب مدعو لتدبير الزمان في كل أموره الخاصة والعامه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. نتقل إلى السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع حول تقييم نتائج العمل بالتوقيت المستمر بالإدارات العمومية والجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الحو المبروح، عابد شكاييل، سفيان القرطاوي، لحسن بوعود، يحيى يحيى، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، حسن أبو العز، الحاج الطاهري، الكلمة للأستاذ الحو المبروح، فليتفضل.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يأتي المرسوم رقم 2.05.916 الصادر في 20 يونيو 2005 والمتعلق باعتماد التوقيت المستمر بإدارات الدولة والجماعات المحلية في إطار حرص الحكومة على عقلنة وتحسين أداء المرافق العمومية، وكذا التقليل من نفقات الإدارات العمومية، واقتصاد الطاقة، وكذا المحافظة على البيئة.

وقد مرت على تطبيق العمل بهذا النظام أكثر من سنتين، وهي مناسبة لتقييم حصيلة العمل به ومدى نجاعته من خلال تأثيره على ظروف اشتغال الموظفين، وكذا معرفة حجم التقليل من النفقات، واقتصاد الطاقة، وانعكاسها على ميزانية الدولة.

كما أن المواطنين، ونحن معهم، قد بدؤوا يشكون من ضعف مردودية الإدارة العمومية تحت وطأة هذا التوقيت الذي أصبح من بين نتائجه غياب الموظفين وتعطيل مصالح المواطنين، خاصة في فترة ما بعد الثانية عشرة زوالا أي فترة وجبة الغذاء، وهناك مع الأسف حتى من لا يعود إلى العمل بعد هذه الفترة.

لذلك نسألكم السيد الوزير: ما هو تقييمكم لحصيلة العمل بالتوقيت المستمر؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذه الأسئلة الثلاث، طبعاً في حدود 9 دقائق مع الرجاء الالتزام بالتوقيت المخصص لكل سؤال وجواب.

السيد محمد بوسعيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون الذين تقدموا حول موضوع التوقيت المستمر، ولعل عدد الأسئلة التي ما فتئت تتوصل بها وزارة تحديث القطاعات العامة لخير دليل على مدى الاهتمام الذي تولونه لهذا الموضوع، وإن الحكومة لتشاطركم نفس الاهتمام وتجعله أحد الأوليات لإرساء ثقافة جديدة لتدبير الزمن داخل الإدارة ومكوناً أساسياً في التدبير العام وأحد المرتكزات للرفع من مردوديتها وجودة خدماتها.

أما بالنسبة للمقاولات فقد همت الدراسة 100 وحدة ذات طبيعة اقتصادية وخدمائية موزعة على عشرة مدن.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص نتائج هذه الدراسة، والتي لي الشرف أن أقدمها أمام مجلسكم الموقر لأول مرة.

أولا على مستوى الموظفين: 65% من الموظفين المستجوبين يجذبون التوقيت المستمر الحالي، 72.5% من الموظفين اعتبروا أنهم تكيفوا بشكل كامل مع التوقيت المستمر.

78% من الموظفين المستجوبين اعتبروا أن مردوديتهم واستعدادهم للعمل قد ارتفع أو بقي كما كان عليه في السابق.

78% من الموظفين المستجوبين اعتبروا أن عدد التنقلات بين منازلهم ومقرات عملهم تقلصت، فيما اعتبر 66.5% أن نفقات تنقلهم تقلصت.

62% من الموظفين المستجوبين اعتبروا أن وقتهم الثالث زاد حجمه، ونتيجة ذلك زاد حجم الأنشطة الموازية.

بالنسبة للمرتفقين: 64% من المرتفقين المستجوبين فضلوا التوقيت المستمر مستفيدين في ذلك لطول المدة الزمنية للتعامل مع الإدارة، واحترام المداومات انتقاص من المعدل الزمني للانتظار، تحسین عام في جودة الخدمات العمومية.

وبالنسبة للمقاولات المتعاملة مع الإدارة نجد أن 73.5% من المقاولات المستجوبة جذبت التوقيت المستمر واستشهدت بنفس الملاحظات مع ملاحظة أخرى تتعلق بتوسيع هامش الاتصال في أوقات العمل مع أوربا شريكنا الاقتصادي الأول بالنسبة للمقاولات المصدرة أو المستوردة.

على مستوى الإدارات فيما يخص النفقات الجارية للإدارة العمومية فقد تأثرت بشكل مباشر باعتماد التوقيت المستمر، بحيث أظهرت الدراسة التي همت 13 وزرة أن هناك انخفاض في نفقات الماء والكهرباء والهاتف بنسبة 6.1% بالنسبة للكهرباء، و17.9% بالنسبة للماء، و1.8% بالنسبة للهاتف.

أما فيما يتعلق بانعكاسات التوقيت المستمر السوسيو-اقتصادية فقد أظهرت الدراسة أن اعتماد التوقيت المستمر شكل فرصة لإنعاش

وكما سبق أن أشرت من هذا المنبر فإن تطبيق التوقيت المستمر لم يعتمد بمجرد التفكير فيه، وإنما سبقته عدة دراسات، وظل مطروحا للبحث لسنوات وتمت الإحاطة بجميع جوانبه الإيجابية والسلبية، كما كان موضوع عدة مشاورات مع جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتمت الإحاطة بتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولم يتخذ إقرار اعتماده إلا بعد التأكد من كونه مطلباً لأغلب الهيئات السياسية، فضلا عن كونه مطلباً لأغلب الموظفين والهيئات النقابية، حيث تم اعتماده كما ذكرتم في معرض أسئلتكم بمقتضى المرسوم رقم 2.05.916 في جمادى الآخرة 1426 (20 يوليوز 2005) بتحديث أيام ومواقيت العمل بإدارات الدولة والجماعات المحلية.

ولتجاوز بعض الصعوبات المؤقتة التي طرحها هذا النظام أثناء الشهور الأولى لاعتماده فقد تم التنسيق مع مختلف الإدارات لتفعيل الإجراءات المصاحبة الكفيلة بتجاوز إكراهات الفترة الانتقالية من نظام العمل بحصتين في اليوم إلى حصة زمنية واحدة. وبالفعل فقد تم تجاوز المرحلة الانتقالية بنجاح.

ولتقييم هذا التوقيت والوقوف على بينة من نتائجه بعد مرور سنتين، كلف مكتب للدراسات متخصص بالقيام بدراسة ميدانية في هذا الموضوع، والذي تم إنجازها ما بين ديسمبر 2006 إلى أواخر يناير 2007، ذلك بهدف معطيات دقيقة حول الجوانب التالية: أولاً تطور الرأي العام للموظفين، وانعكاسات هذا التوقيت على ظروف العمل؛

ثانياً انعكاسات التوقيت المستمر على علاقة الإدارة بالمرتفقين، سواء كانوا أشخاصاً ذاتيين أو معنويين؛

ثالثاً انعكاسات التوقيت المستمر على النفقات الجارية للإدارات؛ رابعاً: انعكاسات التوقيت المستمر السوسيو-اقتصادية، خاصة فيما يتعلق بخلق فرص الشغل وتنمية الأنشطة المرتبطة بالوقت الثالث.

واعتمدت هذه الدراسة جميع المكونات التي لها علاقة مع التوقيت المستمر من إدارات وموظفين ومقاولات، فقد تم اختيار 17 إدارة الأكثر تعاملًا مع المواطنين موزعة على الصعيد المركزي والمحلي والحضري والقروي، وكما شمل البحث واستقراء الرأي 2500 موظف من جميع السلام، و1000 مرتفق موزعة على 12 مدينة، حيث تم التركيز فيما يخص هذه العينة على المتعاملين مع إدارة الشبايك.

● سابعاً تعميم المراقبة الالكترونية بالتحاق ومغادرة مقرات العمل، علماً أن 13 قطاع وزارى يتوفر الآن على نظام المراقبة الالكترونية و16 على مراقبة تقليدية.

● تعميم التوقيت المستمر على القطاع الخاص.
● اعتماد التوقيت المكيف من طرف المؤسسات التعليمية
● تدبير أفضل لفترة الاستراحة بالنسبة للإدارة ذات الشبائيك.
وختاماً أؤكد أن التوقيت المستمر ليس هدفه هو التغيير التقني في مواقيت العمل بل إرساء مشروع مجتمعي نتوخى من خلاله اعتماد مفهوم جديد لتدبير الوقت داخل الإدارة. ولقد بدأ المجتمع المغربي يتكيف مع هذا النظام، وبدأ يستشعر مزاياه، وتقلصت حدة ردود الفعل التي كانت ردة فعل طبيعية لتغيير العادات والتقاليد اليومية في المراحل الأولى لاعتماده، وأصبح بذلك مكسباً بعد أن كان مطلباً كما أن عدة قطاعات غير حكومية اعتمدته هي الأخرى نظراً لإيجابياته العديدة في القطاع البنكي الذي بدأ العمل بالتوقيت المستمر بعد بداية هذه السنة.

وقبل أن أختم كلمتي، أؤكد للسادة المستشارين المحترمين أننا لا زلنا نتابع هذا الملف بنفس الاهتمام باعتباره مشروعاً مجتمعياً ومدخلاً لتحديث الإدارة سيساعد على إعادة النظر في مفهومنا لتدبير الزمن داخل الإدارة وتنمية روح المواطنة والانضباط والرفع من المردودية والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير. سننتقل إلى التعقيبات، الكلمة للحاج محمد كوسكوس في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد كوسكوس:

مرة أخرى تشكرو السيد الوزير على هاذ الأجوبة يعني أعطت نسبية ديال المردودية ولكن ما ركزش على السلبيات يعني السلبيات ديال هاد الوقت المستمر، حنا كمواطنين نشوفو السلبيات أكثر من الإيجابيات، لماذا؟

السيد الوزير اعطيتو نصف ساعة للموظف من 12 حتى الرابعة والنصف، فين ما سولتي على الموظف راه مشى يتغذى، يعني الوقت اللي الآن يستفيد منها المواطن ملي تيجي للإدارة 9 إلى 12 من 12 حتى الرابعة والنصف، غير تسول على الموظف راه مشى يتغذى، ما

عدة مقاولات في مجال التغذية الجماعي، حيث أظهرت أن نسبة 46.6% من الموظفين الذين يتناولون وجبات غذائهم بمقرات عملهم حالياً مكن من خلق 13700 منصب شغل، وفي حالة الوصول إلى 80% من الموظفين الذين يتناولون وجبات غذائهم بمقرات عملهم، وهذا ممكن إذا ما تم تخفيض ثمن الوجبات الغذائية وتعميم مقرات التغذية يمكن الوصول إلى خلق 23500 منصب شغل.

أما فيما يخص استهلاك المحروقات ومصاريف إصلاح السيارات فقد أظهر البحث الذي أجري على ثمانية إدارات أنه باعتماد التوقيت المستمر تم اقتصاد ما يناهز 24.7%.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

هذه أهم الخلاصات التي جاءت بها الدراسات التقييمية للتوقيت المستمر، والتي أكدت على إيجابية هذا التوقيت على الرغم من أن مدة سنة اللي حصلت فيها الدراسة قليلة مثل هذا التقييم وسننشر هذه الدراسة كاملة خلال الأيام المقبلة على موقع الانترنت للوزارة إلا أنه اليوم لتحقيق المزيد من إيجابيات هذا التوقيت يتعين استثمار النتائج الإيجابية وإدخال التصحيحات اللازمة.

وفي هذا الصدد حددت الدراسة مجموعة من الإجراءات المصاحبة للاستفادة بشكل أكبر من إيجابيات هذا التوقيت يمكن إجمالها فيما يلي:

● أولاً تعميم المطاعم بالإدارات العمومية، مع العلم أن 28 قطاع وزارى الآن يتوفر على مطاعم ومقاصف ونسجل تأخيراً حاصلاً في الجماعات المحلية.

● ثانياً دعم الوجبات الغذائية من المبالغ التي تم توفيرها من استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والمحروقات.

● ثالثاً: إعطاء دور أكبر لجمعيات الأعمال الاجتماعية لسد مطاعم الإدارات.

● رابعاً: اعتماد نظام للشراكة ما بين الإدارات في مجال تغذي الموظفين.

● خامساً: تحديد أئمة الوجبات حسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح الموظفين.

● سادساً اعتماد المرونة في أوقات العمل.

الدول اللي اعتمدته شحال هاذي، ولكن التوقيت المستمر يتلاءم مع المستوى ديال التطور ديال البلاد اللي تتعمدوا: البنية التحتية، المطاعم، المسائل ديال النقل، المسائل ديال النقل المدرسي والتوقيت المدرسي إلخ... يعني أنا كنظن إلى كان التوقيت المستمر مهم جدا ذاك الشي قلتو السيد الوزير متفقين معه من الناحية النظرية والأهداف مزيانة والخطة اللي درتو مزيانة، ولكن علي أرض الواقع مع الأسف.

أولا: بلادنا باقية ما مهيأش لهاذ التوقيت المستمر؛

وثانيا: داك الشي اللي كنا نتخوفو في الوقت اللي كان في مجلس المستشارين ما كاينش شي فريق اللي ما طرحش السؤال على هاذ التوقيت، هذا كانت عندنا علنا تحفظات لأنه كنا نتخوفو من هاذ الشي اللي تنعيشوه دابا في الواقع.

الواقع السيد الوزير ما يمكنش لنا نخبوه وهو شوفوا حركة السير ما بين 12 و 2 تكاد تكون كما كانت من قبل.

هناك مشكل الإخوان شاروا للصعوبات ديال الموظفين خاص تلقى الحلول باش الموظفين يديروا التوقيت المستمر، ولكن يديروه بلا ما تكون هذه الإكراهات، الإكراهات ديال الدراري في المدرسة، الإكراهات ديال الاقتصاد.

السيد الوزير، في الطعام كاين الموظفين ضعفاء والاقتصاد في المغرب السيد الوزير راه في الطاجين، راه في الوجبات المشروكة ديال العائلة، كلها هاذ التوقيت المستمر.

السيد الوزير، بالنسبة لهاذ الموظفين البسطاء أنا تنظن أنه عندو انعكاس سلبي على القدرة الشرائية دياهم، هذاك الشي علاش تنعيشو هاذ المشاكل كلها، الموظف تضطر باش يمشي لداروا باش يتغذى مع العائلة ديالو باش يقتصد لأنه ما يمكنش يدير الماكلة ديال الدراري، الماكلة ديال المرأة، والماكلة ديالو، هذه من جهة السيد الوزير.

قضية أخرى خاص يكونوا وسائل لضبط الموظفين ويدر واحد التوقيت اللي هو في نفس الوقت يمكن للموظف يطبقوا ولكن يكون قابل للمراقبة، لأنه الحقيقة اللي تيعيشوها المواطنين دابا هو ما بين 12 و 2 إلا ما كاينش أكثر، الإدارات خاويين هاذي حقيقة خصنا نطلقو منها، وإذا كان السيد الوزير لا مفر من هذا التوقيت، وانخرطنا فيه يمكن قبل الأوان يجب التدابير المصاحبة باش تصلح هاذ المشاكل كلها اللي تطرقنا لها وباش يزيد إلى الأمام.

تلقاش الموظف موجود، ولكن السيد الوزير إيلا بعينا يتعاد النظر في هاذ الوقت المستمر بصفة نهائية ولا نعطي للموظف ساعة ونحددنا، نقولو راه عندك ساعة من 12 حتى الرابعة، فين ما سول عليه راه مشى يتغذى هاذي يعني واحد السليبات ما عندهاش الحلول.

كاين لأنه كما قال الأخ صاحب السؤال عندنا معاملات مع الدول، لأنه ملي تنوقفو العمل ديالنا مع الرابعة، أنا بالنسبة لي تنوقفو في 12 بصراحة لأنه من 12 الفوق ما تلقى حتى شي واحد اللي غادي يقضي الغرض.

ولهذا أنا كنتمس باش يعاد النظر بصفة عامة في هاذ القانون هذا، وأنا كنعقول على أن السليبات ديالو حتى الموظف مسكين براسو غادي يجي نظرا للتوسع السكني ونظرا لواحد العدد ديال الاعتبارات ما يمكنش للمواطن على ساعة يجي يقضي الغرض ديالو ويرجع للعمل ما يمكنش.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للأستاذ محمد مفيد، فليفضل.

المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجهود القيمة اللي تتقوموا بها بالنسبة للإحصائيات والاستجابات اللي درتو مع الموظفين، ولكن الموظفين اللي الدخل دياهم محدود بسيط واش ما آنش الأوان للحكومة باش توجد لهم مطاعم عمومية، يعني مطاعم لجميع الإدارات ما بقاش هادي فيها وهادي ما فيهاش، راه ذاك الموظف البسيط هو اللي مضرور في هذا.

فلهذا نطالب منكم السيد الوزير هو تعميم هاذ المطاعم في الإدارات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الأستاذ المبروح.

المستشار السيد الحو مبروح:

موضوع التوقيت المستمر موضوع مهم جدا، من الناحية النظرية السيد الوزير ليس خلاف، التوقيت المستمر أعطى النتائج ديالو في

هناك تفكير الآن في محاولة لضبط هاذيك الفترة الزمنية الفاصلة بين حصتين يعني نصف ساعة ما يمكن لها تأخذ ما بين 12 و 2، ويجب أن تكون هناك نصف ساعة فقط، بالفعل تعميم المراقبة والمرونة لأنه كي يمكن إيلا كان البوانتاج ما يمكنش الواحد يأخذ ساعة أو ساعة ونصف لكن يجب أن يحترم العمل الأسبوعي للي هو 37 ساعة ونصف في الأسبوع، يمكن يكون واحد النوع من المرونة في الدخول والخروج وأيضا في الفترة الفاصلة بين الحصتين، نعتقد أن ربما بعض النفقات بالنسبة للموظفين ارتفعت، ولكن ما نساوش أيضا النفقات بالنسبة لهاذ نفس الموظفين تقلصت بالنسبة للتنقلات بين مقر السكني ومقر العمل.

بالنسبة للملاءمة بين التوقيت الإداري والتوقيت المدرسي أؤكد لكم أنه لم يكن هناك ملاءمة حتى في التوقيت الماضي بين التوقيت المدرسي وبين التوقيت الإداري، وأن التجارب التي تقوم بها الآن وزارة التربية الوطنية في تعميم التخريف المكيف سوف يقلل من هذه الانعكاسات السلبية على بعض العائلات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على هذه المساهمة القيمة، ونواصل مع السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر حول قطاع التعليم الخصوصي للمستشارين المحترمين السادة، عبد المجيد المهاشي، إدريس الراضي، عبد الحميد أبرشان، أحمد الجعيري، نور الدين بركاع، محمد اجبيل، علي أساكاتي، لحسن نبيه. فليتفضل الأستاذ على أساكاتي.

المستشار السيد علي اساكاتي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

تخضع عملية الترخيص لفتح مؤسسات خاصة للتعليم مسطرة واضحة، ووفق دفتر تحملات مضبوط يحدد الشروط والواجبات حسب مقتضيات القانون المتعلق بالتعليم الخاص، لكن هذه المؤسسات المرخص لها لا تخضع للمراقبة الدورية من أطر الوزارة الوصية من حيث التزامها بالشروط حتى من جهة مستواها التربوي

من ضمن الاقتراحات التي شاركوا فيها الإخوان هو هاذ الديكالاغ ما بين الشريك الأول ديالنا اللي هو أوربا واش ما يمكنش السيد الوزير السيمانة اللي فانت كنا طرحنا سؤال على التوقيت الصيفي، يعني الزيادة في ساعة باش تكون واحد التغطية كاملة مع الاتحاد الأوروبي اللي هو الشريك الاقتصادي ديالنا إيلا ما يمكنشاي واش ما يمكنشاي تبادو مع السابعة والنصف في الصيف والناس يخرجوا مع الثالثة والنصف تنظن غادي يعطي تغطية.

وثانيا فصل الصيف راه تقريبا كلشي فايق مع الستة الصباح، وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشارين المحترمين. الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين.

الآن التوقيت المستمر أصبح واقعا وأصبح يتلاءم مع رغبة الموظفين، وكل المشاكل التي أثارها السادة المستشارين أثارها الحكومة، وحاولنا أن نتغلب عليها في هذه الفترة الانتقالية أو الفترة التي يمكن فيها أن تتلاءم مع هذا التوقيت الجديد اللي هو كما ذكرتم توقيت عصري وكل البلدان المتقدمة التي تعرف توسعا عمرانيا، والتي تجعل من الموظف أو العامل أو الأجير باش ينتقل بين مقر السكني ومقر عمله تيقضي ربما ساعات طوال في التنقل إما في الطرقات أو في مواصلات أخرى، فهو بكل صراحة لفائدة الموظف ولفائدة الأجير، وأيضا لفائدة الدولة ولمسايرة العصر ومسايرة التحديث.

بالنسبة لذيك النصف ساعة كاين اللي تيقول قليلة ماشي قليلة إلخ... ما تنحرموهاش، نعتقد أنه يجب أن لا يكون هناك خلطا اللي ما تيحترمش أوقات العمل لا في الدخول ولا في الخروج راه ما كيحترمش حتى ذيك النصف ساعة، بل أكيد يجب على كل الإدارات أن تغطيه، يعني أن يكون عندها واحد المطعم أو مقصف بأثمان في متناول الجميع باش يمكن الموظف أنه يشتغل ويرتاح، وذاك الشي للي تنهضرو عليه ديال التنقل بين مقر السكني ومقر العمل والضغط النفسية يقلل هذا من الأكد.

أما من حيث آليات المراقبة فقد تم إصدار مذكرة في الموضوع، في موضوع تعزيز المراقبة على مؤسسات التعليم الأولي والمدرسي الخصوصي، تم توجيهه إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وقد حددت مجالات تدخل كل أجهزة المراقبة المعتمدة في هذا الصدد، يتعلق الأمر بهيئة التأطير والمراقبة التربوية في المجال التربوي، وإحداث لجان المراقبة الإدارية على مستوى المصالح الإقليمية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في مجال الإداري، وهيئة الموظفين المحلفين في مجال معارضة وزجر المخالفات المنصوص عليها بالقوانين المنظمين للتعليم الأولي والمدرسي الخصوصي.

سنة 2006-2007 أكثر من عملية مراقبة أكثر من 200 مؤسسة تمت مراقبتها توجد تقريبا في سائر أنحاء المملكة، هناك في الشاوية ورديفة مثلا مؤسسات تمت مراقبتها، مراكش تانسيفت إلى غير ذلك من جهات المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذا هناك تعقيب تفضل الدكتور بركاع المستشار السيد نور الدين بركاع: شكرا السيد الوزير.

نحن نعلم الدور المهم الذي يلعبه قطاع التعليم الخصوصي الذي نعتبره قطاعا مدعما ومكملا للقطاع العام، ونعلم كذلك الجهود التي يبذلها هذا القطاع من أجل التعليم والتربية والتكوين، ولعل الظروف التي جاء بها السؤال هو أنه في بعض الأحيان، ونظرا للطلبات المتزايدة من أجل ولوج القطاع الخصوصي يضطر مسيرو هذه المؤسسات لتوسيع المراقبة في تحويل بعض المرافق داخل المؤسسة يضطرون من أجل التوسيع لتغيير بعض المرافق من أجل توسيع بعض الأقسام والمرافق الصحية أو مرافق أخرى، وبالتالي يكون ذلك يتنافى مع الشروط ومع دفتر التحملات الأولي.

ولذلك نريد أن نلفت انتباهكم حول المشاكل -من خلال هذا السؤال- التي يعرفها القطاع والمستثمرين في هذا القطاع الذي يبذلون جهود كبيرة من حيث العقار، ومن حيث الوسائل البيداغوجية من حيث الوسائل البشرية، وغير ذلك هو قطاع مكلف جدا، وهذا

والبيداغوجي، ويحدث كثيرا أن تلتزم المؤسسات بشروط قبل حصولها على الترخيص، لكن بمجرد الحصول عليها تشرع في مخالفة الشروط وتحويل بعض مرافق المؤسسات وتوظيفها إلى أغراض لا علاقة لها بشروط الترخيص.

السيد الوزير،

هل لدى الحكومة آليات للمراقبة الدورية ومعاينتها ومدى التزام المؤسسات الخاصة بالشروط القانونية بعد الترخيص؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية:

أشكر المستشار المحترم على السؤال بخصوص التعليم الخصوصي، التعليم الخصوصي له مكانته وله دوره، ونهدف إلى الرفع من هذا المستوى إلى شكل أكبر لكي يساير نمو القطاع التربوي، ويساهم في العملية التربوية بشكل عام.

المراقبة هناك نوعين من المراقبة: هناك إدارية، وهاد المراقبة الإدارية تمارس من طرف لجن.

المراقبة الإدارية وتشمل فحص الوثائق الإدارية المتعلقة بالمؤسسة ومستخدميها التربويين والإداريين، والتلاميذ وكذا المرافق الصحية بالمؤسسة، وسائل النقل، حسن سير الأقسام الداخلية في حالة وجودها.

وقد تم تعزيز هذه المراقبة بإحداث هيئة الموظفين المحلفين على صعيد الأكاديميات، والذين سيطلعون بمهمة المراقبة الزجرية للمخالفات.

النوع الثاني من المراقبة وهي المراقبة التربوية تمارس من طرف هيئة التأطير، والمراقبة التربوية حسب كل سلك تعليمي، وتهم السهر على تقييد مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بالبرامج التعليمية والمناهج والتجهيزات التربوية، وكذا استعمال الكتب والوسائل التربوية، ومراقبة المؤهلات التربوية المهنية لهيئة التدريس.

عفوت، محمد العقاوي، عبد القادر لبريكي، محمد برطني، العربي الهرامي، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الخدادي، عبد السلام أحدوش، ميلود ناصر، عبد السلام الودي، فليفضل احد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

تعلمون أن بلادنا والله الحمد ختت خطوات هامة في تدعيم سياسة اللامركزية الإدارية منذ سنة 1976 إلى حدود الآن، وقد توسعت هذه العملية بإخراج نظام الجهة إلى حيز الوجود، كما أطلقت السيد الوزير المحترم سياسة القرب وكيفية تدعيمها، كما جاء في التصريح الحكومي الأول والثاني.

وفي هذا الإطار وأنتم على مشارف نهاية الولاية الحكومية نتساءل السيد الوزير المحترم عن حصيلة اللاتمرکز الإداري الذي نهجته الحكومة في مختلف القطاعات الوزارية؟ أين وصل هذا المشروع الطموح؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية وبعد توجيه كلمات الشكر للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال، نؤكد لهم على الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لمسار اللاتمرکز الإداري الذي تعرفه بلادنا، والذي يشكل خيارا حاسما للتدبير العمومي، ودعامة أساسية لكل سياسة تهدف إلى تحقيق تنمية محلية مندمجة في إطار سياسة القرب.

وجوابا على سؤال السادة المستشارين المحترمين، ومن منطلق التزام الحكومة ببرنامج عملها فقد اعتمدت مبدأ اللاتمرکز الإداري كمبدأ أساسي لإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وتوزيع الاختصاصات ما بين المصالح المركزية واللامركزية.

عكس ما يظنه البعض قطاع مكلف وقطاع يلعب دورا اجتماعيا هاما.

ولذلك مثلا هناك بعض القطع الأرضية التي هي كانت في البداية مخصصة للتعليم العام، للتعليم العمومي، ولكن نظرا في بعض الأحيان عدم توفر الإمكانيات المادية من أجل الإنشاء أو من أجل التسيير أو من أجل التجهيز ديال هاذوك المدارس العمومية، علاش أنا نقول حسب تصاميم التهيئة، أو التصاميم المديرية، علاش ما هاذوك القطع نفوت للقطاع الخاص بنفس الشروط لأنه نحن كما جاء في مناسبات عديدة على أنه هذه القطع من المحتمل على أنه غادي ترفع الوتيرة أو النسبة ديال التمدرس في القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام، ربما من 5 إلى 15% كابين أرقام في هاذ... أنا كنظن السؤال جا في هذا الصدد وهو إعطاء هاذ القطع الأرضية للمؤسسات الخاصة من أجل البناء ومن أجل التسيير ومن أجل التجهيز، هذا هو عمق السؤال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الرد السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية

غير النظامية:

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم، أقول فقط أن معارفه هاد القطاع خاصة أن هناك اتفاقية تم توقيعها بين الحكومة وقطاع التعليم الخاص بجميع مستوياته كان اتفاقا تاريخيا، وجاء في هذا الاتفاق كل ما جاء في ملاحظات السيد المستشار المحترم، ومنشور السيد الوزير الأول الذي نشر هادي واحد زوج الأسابيع فيه كل هذه الأفكار التي تخص العقار وتخص التمويل وتخص كل ما من شأنه أن يرفع من مستوى المردودية، من مستوى الجودة، من مستوى المساهمة في قطاع التعليم الخصوصي في العملية التربوية في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موجه لكم أيضا السيد الوزير حول حصيلة اللاتمرکز الإداري للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشراوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، محمد البطاح، محمد طريش، الميلودي

- تقريب الإدارة من المواطنين عبر تمثيل كافة القطاعات الوزارية على الصعيد المحلي، وتوسيع صلاحياتها بشكل تدريجي؛

- اعتماد العمل المشترك بين الوزارات، وذلك بتفعيل دور العامل أو الوالي كمنسق لمصالح الدولة على المستوى الجهوي أو الإقليمي؛

- تزويد المصالح اللامركزية بجميع الوسائل المادية أو اللازمة لضمان فعالية أدائها، واعتماد مبدأ جهوية الميزانية، وإقرار أسلوب التتبع والتقييم؛

وأخيرا إحداث أقطاب متخصصة جهوية لتجميع كفاءات التسيير والتدبير الإداريين والاستفادة من خبراتها.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السي المستشار مولاي إدريس العلوي لكم التعقيب.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

حنا على كل حال كنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، ولكن حنا كنعقدو بأن سياسة اللاتمرکز هي سياسة ناجعة وعنصر من عناصر الازدهار، وكناخذو مثال إسبانيا وألمانيا.
السيد الوزير،

في الحقيقة لازلت أستحضر تصريح السيد الوزير الأول في بداية هذه الولاية الذي جعل من هذا الورش وهذا الموضوع أحد الأوراش البارزة ديال الحكومة.

حنا السيد الوزير ما تفضلتم به هو عمليا، والحقيقة نقولها ما كاينش في الواقع هاذ الشي اللي كيقول السيد الوزير هو مخطط وكاينش وترددوه كل نهار، ولكن في الواقع مع الأسف الشديد ما كاينش، وحنا تعمدنا باش نخطو السؤال بصفة عامة، ولكن غادين نقولو للسيد الوزير بعض الأمثلة الحية، اللي كنشوفوها في الفريق ديالنا أساسية:

الوصاية على الجماعات المحلية، الوصاية كاين واحد النموذج كان السلطات المحلية بأدراجها من القايد للباشا للعامل، للوالي، كان هناك وصاية قبلية على الجماعات المحلية، دابا درنا أسيدي المحكمة الإدارية والمحكمة التجارية وهيئة الحسابات إلخ، وبقينا بين نظامين، وهذا فيه

ويقضي هذا المبدأ بتحويل المصالح اللامركزية والاختصاصات المتعلقة بالتنمية المحلية والخدمات الأساسية المقدمة للمرتفقين بالإضافة إلى منحها الوسائل المادية والبشرية اللازمة.

ومع دخول الميثاق الجماعي الجديد إلى حيز التنفيذ، وإحداث مراكز جهوية للاستثمار، اتخذت الحكومة عدة تدابير لترجمة المفهوم الجديد للسلطة الوارد في الخطاب الملكي بتاريخ 12 أكتوبر 99، والرسالة الملكية المتعلقة بالتدبير اللاتمرکز للاستثمار، والتصريح الحكومي أمام البرلمان، ولعل أبرز هذه التدابير صدور المرسوم رقم 2.05.1369 بتاريخ 12 يناير 2006 بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمرکز الوزارية، ويمكن اختصار مضمونه في المعطيات التالية:

أولا: اعتماد مبدأ اللاتمرکز الإداري كقاعدة عامة لتوزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية ومصالحها اللامركزية؛

ثانيا: تحديث منهجية عمل تتعلق بإعداد تصاميم مديرية بعيدة المدى للاتمرکز الإداري على مستوى كل وزارة، والتي سترتب عنها أمر تتبع وتنفيذ هذه التصاميم بكيفية منظمة وتدرجية.

كما ينبغي أن تتضمن هذه التصاميم المديرية المذكورة مخططا زمنيا يقضي بتوزيع الاختصاصات والوسائل بين المصالح المركزية واللامركزية وتحديث الإجراءات الضرورية لإنجازها.

ثالثا: تحديث مهمة المصالح اللامركزية في تنفيذ جميع المقررات والتوجهات الصادرة عن السلطات المركزية؛

رابعا: نقل الوسائل المادية والبشرية اللازمة لسير المصالح اللامركزية، وبمناسبة انعقاد الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية بأكادير يوم 12 ديسمبر 2006 أكد خلاله جلالة الملك نصره الله على تسريع مسلسل اللاتمرکز الإداري وتوسيع صلاحياته باعتباره لازمة ضرورية للمواكبة الجهوية الواسعة تم تشكيل مجموعة عمل مكونة من ممثلين من وزارة الداخلية ووزارة المالية والخصوصية، وزارة تحديث القطاعات العامة أسند إليها مهمة إعداد تصور استراتيجي كامل ومتكامل للإدارة المركزية تعتمد المقاربة الترابية، وقد عملت هذه اللجنة على بلورة هذا التصور الجديد وأكدت على النقاط التالية:

- اعتبار الجهة كمستوى أساسي لإطلاق مشاريع تأهيل الإدارة الترابية؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

أجبت عن سؤال يتعلق بموضوع الالاتمركز الإداري ما دمنا نتكلم عن نقل الاختصاصات إلى الجهة، وتوسيع اختصاصات الجهة ونقل الاختصاصات إلى الجماعات المحلية حنا داخلين في اللامركزية، واللامركزية قطعت ببلادنا شوطا كبيرا ومازال غادين نزيدو الآن المهم أن الالاتمركز الإداري ومحاوله وهنا اللي تذكرنا وحتى أنتم درتو ملاحظة أن المناديب والمصالح الخارجية للوزارات يكون عندها سلطات تقريرية وتكون عندها وسائل لتقريب أو لأخذ القرار بصفة قريبة من المواطنين هذا هو الالاتمركز الإداري، وهنا اللي خصنا نزيدو فيه باش يكون دعامة للامركزية.

أنا متفق معك أن قطب الراحة هو الموارد المالية والموارد البشرية وقد ذكرتها في معرض جوابي، ما يمكنش نتصورو لا تمركز إداري أو لا مركزية بدون أن يكون هناك تدبير جيد لنقل هذه الموارد إلى السلطات المحلية أو إلى الجهات المعنية.

وأريد أن أؤكد لكم بأنه بالرغم من ذلك بعض الوزارات أكثر من 90% من الميزانية هي ميزانية تدبر بطريقة لا ممرضة وأن وزارة الداخلية بما أن هضرتو على الوصاية، اعتمدت وسيلة جديدة في تسريع أو تخفيف هذه الوصاية على الجماعات المحلية، وأنتم ربما يمكن أن تستشهدوا أنه حتى بالنسبة للمصادقة على الميزانية أكدت في البداية السنة بعد أن كانت تعرف تأخيرا إلى غير ذلك، طبعا هذا اختيار استراتيجي لا رجعة فيه. الآن يجب أن نتعامل معه من أجل أن نشب إلى مرحلة أخرى تكون أكثر طموحا وأكثر جرأة في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم. نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول حرمة المقابر للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى الرداد، حسن أوتغلياست، عبد العزيز الشرايبي، إدريس مروان، إبراهيم فضلي، أولعيد الرداد، لحسن أمزوغ، عمر مكدور، الحسن قيشوحي، محمد فضيلي، بوسلهام

ضياح للوقت وضياح للإمكانات وربما ضياح حتى للمصالح ديال المواطنين ماذا نحن ننشد؟ ننشد هو تنمية البلاد ديالنا والتكاليف ديالنا تكون ترشيد الإمكانات هاذ الشي ما فيهش ترشيد الإمكانات.

المسألة الثانية: اختصاصات الجهة والاختصاصات طالبنا حنا بالتوسع ديالها، والسيد الوزير قالها لنا هنا، قالها لنا بأن التوزيع غادي يكون ولكن بعض المرات حنا كنوسعو الاختصاصات ديال رئيس الجماعة بدون إمكانات، كقولو لو واحد الاختصاص ما، ولكن الميزانية اللي كتفعل ذاك الشي راه ما كايناش.

لهذا السيد الوزير، وأنت مهندس كبير نتعتبرو بأن المال هو شقيق الروح وبه قوام الحياة، ما يمكنش نديرو واحد الاختصاص وغادين كنعخلو رئيس الجماعة، خصنا سياسة تكون ناجعة.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

بعض الميادين، السيد الرئيس، أنا قلت في البداية بأن اعتمدنا في نصف دقيقة حطينا السؤال باش يكون عندنا التعقيب لأن هذا الموضوع مهم، ويهم جميع المغاربة وجميع الجماعات المحلية اللي مجلس المستشارين خارج من هاذ الشي.

لهذا السيد الوزير، السيد الرئيس، أعطيني شوية الوقت لأن عندنا غير بعض الأمور النقل الحضري هو من الاختصاص ماذا؟ واش الجماعات المحلية حيث تشوفو تتلقاو ولكن الاختصاص ديال وزير النقل ووزير الداخلية. لهذا السيد الوزير الله يجازيكم بخير الجبايات المحلية، التطهير، توزيع الكهرباء، إذا مواضيع كبيرة وكبيرة جدا حنا السيد الوزير نتطلبوا اللامركزية الحقيقية الولاية والعمال نعطيهم هما مناديب الحكومة بعض الرخص المهنية لا تحتاج باش يطلع للرباط يكون الوالي أو العامل تعطيها لأن تيعرف ذاك الشي اللي كاين في الجهة ديالو أو العمالة ديالو، تذكروا كذلك على الاستقلال ذوك المناديب ديال الوزارات، مندوب ديال النقل خصو يطلع للرباط باش يشد القرار، اعطيوه شوية المستوى للاختصاصات ديالو وللموظفين ديالو وليه هو، تنوفرو بزاف الإمكانات لبلادنا والتكاليف ديالها.

السيد الرئيس، تشوفك بأنك تدق علي، أكتفي بهذا القدر، وشكرا.

بيته، عبد الحميد السعداوي، فليفضل الأستاذ حسن أوتغلياست لشرح السؤال.

المستشار السيد حسن أوتغلياست:

السيد الرئيس، أتمنى أن لا تقاطعني لأن أريد أن أضع السؤال في شموليته لأننا في الجواب غادي يكون جواب روحي، جواب عندو مراجع ما يمكنش نناقشوها.

هذا أقول لكم السيد الوزير أن المشهد الديني عرف تقدما مهما وتديرا جيدا، سواء فيما يخص المساجد والمدارس القرآنية أو المجالس العلمية فهنيئا لنا بكم وبإدارتكم القوية التي تستمد أن أمير المؤمنين حامي الملة والدين له رغبة في إعدامكم وممارسة ما يخوله له الفصل التاسع من الدستور كأمر المؤمنين وحامي الملة والدين.

السيد الوزير،

المقابر ديالنا كتعرف شي مشاكل نشوفو أشنا هي أولها المنظور ديال الإسلام فيها لنفيذ المغاربة والأمة الإسلامية، لأنه خصنا نعرفو أشنو كيقول المنظور الديني لهاد القضية ومع المشاكل اللي كتعرفها المشاكل اللي كتعرفها هي المسالك تيموت لنا رجل في البادية، تنهزوه فوق ظهورنا أو نديروه فوق دابة باش نوصلوه خاص المسالك يكونوا.

ثم كاين هناك ما يشوه قدسية المقابر وهي النباش للاغتناء أو الكنوز والتسكع اللي تيخص الناس باش يدخلوا لهاذوك المقابر، ثم هنالك واحد الربيعة خرجت في هاذ الاخر تتداول تباع إذا كانت مزيانة ناخذوها باش تكون من مداخليل صيانة المقابر وإلا كانت ممنوعة تمنع لأن أعشاب الغابة كلها تباع إذا كانت حتى هي مزيانة ناخذوها باش تكون من المداخليل ديال صيانة المقابر وإذا كانت ممنوعة تمنع ثم عندنا غادي تقولوا البادية هي اللي كتكلف بهاذ الأشياء البلدية كتكلف بجوج المسائل وحدة نبيلة ومهمة ووحدة نفعية ليها ماشي للأموات ولا للمقابر اللي هي مهمة هو أن الطبيب الشرعي الصحي للبلدية يعاين جميع الوفاة اللي كتوقع في البلاد، فيعلن أسباب الوفاة بعيدا عن كل الشبهات علي أي حاجة مما يسهل على ضابط الحالة المدنية للقيام بالإجراءات المستعجلة وتسليم ذوي الحقوق المتقاعدین مثلا ملفاتهم في وقته، ثم الحاجة الأخرى اللي هي نفعية للبلدية ماشي لينا اللي هي استخلاص واجب الدفن هاذ واجب الدفن كتستخلصوا البلدية فين كنتديه؟ نهار كيتحصروا المداخليل والمصاريف كيبان الفائض.

نريد أن يحصى ويهيا له الصندوق كما هو الشأن بالضريبة على الذبح اللي كيدفعوها في التعاون الوطني وكتمشي لغايات نبيلة لأنه هذاك **excédent** هذاك الفائض هو كيدخل جملة الفائض ديال البلدية ولتفادي هذا عندنا نظرية، لأنه مارسنا في **comptabilité avec affectations spéciales des** هو أنه تكون وهي المداخليل بغاية خاصة تمشي بغاية خاصة كما هو الشأن لمداخليل الغابة كنعطيو 10% لموالين الغابة باش يسيروا ذاك الشي والباقي كيمشي **les pistes** ديال الغابة، وذاك الشي ولهذا المقابر ديالنا بدأت كتصعب لأنه دابا الناس كانوا كيغطيو الأرض، دابا كاين اللي قريب كاع من المدينة كيشريو الأرض كتجي تقول لو كيقول ليك أعطيني ذاك الشي باش شريتها منين غادي نجمعو ليه الفلوس؟ إلى ما دبرنا الأمور ديال المقابر باش نهبئوا المستقبل ديالها.

السيد الوزير كاين هاذ الشي هذا وكاين نظرية الشاعر العربي المعري الذي قال:

صاح هذي قبورنا تملأ الرُحْب = فأين القبور من عهد عاد
خفف الوطاء ما أظن أديم ال = أرض إلا من هذه الأجساد

فإلى متى صحيحة هذه النظرية لأنه يتكلم عن الارزاد منذ بني آدم مروا بسيدنا إبراهيم وسيدنا موسى وصولا إلى الخلاف لعن الله من أيقضه بين معاوية وسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه كرم الله وجهه ثم هاذ الأرزاد سوف لن تنتهي ولن تنتهي لأن ما نراه اليوم في العراق وفي فلسطين.

ولدى السيد الوزير نتمنى أن تنبرنا لأن سؤالنا وبعد قبل كل شئ في باب "اسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" لهذا سحبت التعقيب لأنه المسائل الروحية ما يمكنش نبدأو نتجادلو فيها نقلبو على الراجح إلي غير ذلك.

سؤالنا إليكم السيد الوزير ما هي الخطة والإستراتيجية لوزارتكم الموقرة الملائمة للمقابر؟ المقاربات التنظيمات العمرانية الجديدة ومدى ولوجيتها إلي البنية التحتية سواء بالمدن أو بالقرى، وما هي التدابير التي تعتمون القيام بها لصيانة وقدسية المقابر إكراما لأرواح الموتى واحتراما للمواطنين وأهالي الموتى؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار على السؤال الذي يعود مرة أخرى ليلقي في هذه القبة ويتعلق بمظهر البيوت التي نؤول إليها بعد حياتنا، فهي جزء وامتداد لهذه الحياة ولكن الحضارات والثقافات تقف منها مواقف، فمنها من يريد أن يزين المظهر، ومنها من لا يفكر إلا في عاقبة الذي يحل في ذلك القبر، لذلك يحاول المسلمون عامة وأولئك المغاربة خاصة لأنهم لم يرثوا حضارة التزيين والتزويق، يفكرون في الروح الذي يسكن ذلك القبر ولا يهتمون كثيرا بمظهر المقبرة أو ذلك القبر إلا ما ندر من بعض التأثيرات الأندلسية وغيرها في بعض المدن، ومن تأثيرات أخرى حديثة في هذه المسألة.

على كل حال ما قلتموه في حال هذه المقابر صحيح، ونحن عارفون به، ولدينا عليه ملفات من مندوبيات الشؤون الإسلامية، عدة ملفات عن أحوال المقابر في عدد في كل جهات المغرب تقريبا، وأذكر لكم أننا تأخرنا في المعالجة المباشرة للعملية لهاد الملف، الأسبوع الماضي فقط جمعنا لجنة اللي غادي تنكب على هذه المسألة فيها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الداخلية، الأمانة العامة للحكومة، وزارة العدل، المجلس العلمي الأعلى لأنكم أشرتم إلى بيت أبي العلاء المعري، في الحقيقة لدينا غيرة على القبور القريبة منا، والتي سبقتها وتخييل أنها اندثرت وأنا ربما دفنا فوقها وفي هذه القضية ديال هاذ الطبقات 2 اللخرانيين، هناك تشدد يختلف ويفتح ويتشدد فيما يتعلق بالمذاهب الفقهية، لذلك نحن محتاجون إلى علمائنا على المجلس العلمي الأعلى لكي يعرض عليه، لأن العلماء لا يفتون إلا في نازلة يعرفون مواصفاتها الحقيقية، لذلك نحن طالبناهم في هذه الجلسة الأولى ولنا في الأسبوع الذي بعده، يعني بعد 15 يوم عملنا نتلقاوا و نجيبوا الوثائق كلها اللي عندنا، طلبنا منهم أنهم يشتغلوا على واحد الفتوى

في إطار على أن تبقى القضايا المحلية تحل فتاوى المجالس المحلية أو المجلس العلمي الأعلى.

إذن المسألة لها جانب فقهي، هل يجوز لنا أن نتوسع في اجتهادنا لاستغلال بعض المقابر سواء المقابر القديمة أو المقابر الجديدة، وهناك أسانيد في السنة النبوية الشريفة لكثير من الحلول وإن كانت هناك تشددات في المذهب، لاسيما في المذهب المالكي في هذه القضية ولكن هؤلاء الفقهاء المالكيون الذين لا يعاصروننا هم في مستوى الفقهاء الذين سبقوهم ولهم أن يجتهدوا لأن هناك مصلحة وهناك ضرورة.

هناك الجانب الثاني: هو قضية الوعاء العقاري كما يقال، طبعا الأوقاف شرعيا لا يمكن أن تعطي الأراضي، وإن كانت تتساءل في بعض الأحيان فلا بد من التفكير في قضية الوعاء العقاري تفكيراً جماعياً تتدخل فيه عدة أطراف، ثم هنالك المظهر الذي أشرتم إليه فمن حقنا أمام الأمم أن نحسن منظر مقابرنا بأن نخططها كما نخطط البيوت وأن يكون هناك نوع من النظام لأن نفوسنا الآن بالرغم من أنها وريثة هذه المظاهر الزهدية القديمة، فإنها مع ذلك لم تعد تستسغ، أضف إلى ذلك قلة الحرمة الآتية، أن المقابر غير محروسة، مشرعة لعدد من المتسكعين كما قلتم وربما من عدد من الذين لو علموا ما يسأل عنهم الذين هم تحت الأرض لكان ذلك عبرة لهم على أن لا يرتكبوا ما يرتكبونه فوق تلك القبور ولكنهم في الغالب يكونون غائبين عن عقولهم.

على كل حال هناك مظاهر المظهر الشرعي والمظهر العقاري، المظهر المدني الحضاري، والأمر بهم كذلك البوادي لأنها أصبحت... البادية كانت مفتوحة إلى حدود الغابة وهناك أطراف شائعة أو مشعة، الآن حتى البادية أصبحت كلها يعني ملك خاص، لذلك البادية لا تقل الآن أهمية فيما يتعلق بهذا الموضوع كل ما هنالك أن...

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون،

فتحنا هذا الملف وتتمنى قبل نهاية هذه السنة أن نرى حملة واسعة تجمع أطرافاً متعددة من المعنيين يشغلون هذا الموضوع للوصول فيه إلى

ما يرضينا ويرضى ما نريده لأمواتنا، وشكرا لكم على تسامحكم في التوقيت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل.

المستشار السيد حسن أتغلياست:

نسأل الله أن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب "صدق الله العظيم" وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول البرنامج الوطني لدعم مقاولتي للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالبي، محمد الهبطي، محمد العلمي، محمد التحيفة، أبو بكر عبيد، زبيدة بوعياد، محمد بن مسعود، فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد بنمسعود:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أحيط جنابكم أنه خلال الوقت الفاصل بين وضع السؤال وبرمجته بهذه الجلسة، تمت معالجة عدة مشاكل كانت تعترض حسن تدبير البرنامج الوطني لدعم إحداث المقاول.

لذا سمحوا لي السيد الوزير أن أعدل هذا السؤال بشكل يقتصر على المشاكل التي لازالت تتطلب منكم مجهودا إضافيا لمواكبة هذا البرنامج وكذا طمأنة فئات الشباب حول مستقبل هذه المبادرة.

السيد الوزير،

إن المشاكل الأساسية التي لازالت تعترض شروع مقاولتي هي منحصرة في بعض النقاط:

أولا: انعدام رؤية موحدة لدى الأبنك فيما يخص التعامل مع شباب الملتقى، فبعض الأبنك تشترط عدة وثائق إدارية تثقل فعلا كاهل الشاب قبل معرفة مصير ودراسة ملفه، بينما نجد الأبنك

الأخرى أكثر تفهما، لذا يجب التفكير في وضع مساطر موحدة للتعامل مع المقاولين الشباب في جميع الأبنك مع تعميم المعلومات الخاصة بهذا البرنامج دون إغفال بالطبع تقليص سعر الفائدة بشكل تفضيلي لهؤلاء الشباب لتحفيزهم.

ثانيا: عدم مسايرة الأبنك لمستوى أعمال شبابيك مقاولتي، فهذه الشبابيك تقوم بأعمال بشكل يومي وبمجهود مضاعف، بينما تضع كل هذه الجهود من جراء تراكم الملفات المنتقاة لدى الأبنك دون إعطاء توضيحات حولها.

وأخيرا غياب سياسة تواصلية مع جميع الشركاء وغياب منسق فعال لمعالجة كافة المشاكل المطروحة وكذا غياب أدوات الاتصال بشكل علمي ومهني.

وعليه فإننا نسألكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي ستخذها وزارتك لمعالجة هذه الأوضاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة على السؤال فليفضل.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا السيد المستشار المحترم هذا السؤال طرح بتاريخ 2006/10/2 وكان الجواب حوله جاهزا في 2006/10/14 كنا ننتظر برمجته، عاد حان الوقت حسب التداير المعمول بها داخل مكتب مجلس المستشارين المحترم، أن فعلا هذا البرنامج مقاولتي هو من البرامج الطموحة حقيقة التي أحدثت خلال الملتقى ديال المبادرة والتشغيل، بالفعل لقي هذا البرنامج استحسانا كبيرا من طرف الشباب، وقد تم تسجيل حوالي 13 ألف مرشح إلى غاية يونيو 2007 وتم الانتقاء الأولي لحوالي 8225 ملف والانتقاء النهائي لحوالي 4186 مرشح، كما بلغ عدد المرشحين الذين أخوا تكوينهم 2775 بينما لا زال 951 منهم في طور التكوين.

وقد تم إيداع 2843 ملف لدى البنوك حظيت منها 715 فقط القبول، وفعلا نظرا لحدائة هذا البرنامج الذي انطلق منذ حوالي سنة

فقط اعترض تنفيذه عدة صعوبات، ومنها: بعض الصعوبات التي جاءت في سؤالكم ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات.

فعلا كانت هناك مبادرات عدة من طرف الوزارة الأولى، ومن طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني من أجل إعطاء واحد الدينامية الجديدة لهذا البرنامج، وتم فعلا إحداث لجنة تقنية يرأسها السيد الوزير الأول، والتي أسندت لها مهمة لإنجاز تشخيص مفصل لسير برنامج مقاولتي وتحديد الإجراءات والمساطر الكفيلة لتسهيل عملية خلق أكبر عدد ممكن من المقاولات، وسيتم تنفيذ هذا المشروع عبر برنامج عمل مع نهاية 2007 ويتمحور هذا البرنامج حول ثلاث نقط رئيسية:

أولا: تكوين مؤطرين للشبابيك وتحسين النظام المعلوماتي وهذا جاء في سؤالكم، كذلك تم تسهيل المساطر المتعلقة بمنح القروض.

ومن أجل ضمان نجاح أكبر لهذا البرنامج سيتم التعريف به من خلال تنظيم حملة إعلامية وتحسيسية جديدة للتنفيذ الفعلي لهذه المساطر الجديدة، وكذلك سيكون هناك تفعيل لنظام تبادل المعلومات ما بين الأبنك وصندوق الضمان المركزي لتوحيد المساطر.

فعلا كما جاء في سؤالكم وموازة لهذه الإجراءات، كذلك سنتطلق عملية مصاحبة الوسطاء الماليين والمكاتب المختصة الذين ستحدد مهامهم في إطار دفتر التحملات، كما ستدرس إمكانية إلغاء رهن الأصل التجاري، خاصة في حالة الكراء، هذا كان مشكل عويص بالنسبة للشباب ملي كيمشو كيكريو تيقولوا خصنا واحد الرهن التجاري هذا غادي يتم إلغاؤه إن شاء الله.

وكذلك سيكون هناك تعيين وكالة من كل بنك وبكل إقليم تروج غير لمنتوج مقاولتي في هذه الأقاليم، وتقتراح كذلك حلولا على المستوى الإقليمي والمحلي، وبهذا الصدد بغيت نقول بأن هناك مجهود كبير، خاصة أنه لحد الآن مائة شبك يعتبر المخاطب الرئيسي لحاملي المشاريع مؤخرا.

كذلك قسمنا المسؤولية على كل المتدخلين، وفي الأسبوع الأخير وقعت على رسالة للمكتب الوطني للتكوين المهني من أجل أن يتحمل مسؤوليته في التكوين وفي خلق مشاريع مقاولتي.

إذن كل هذه الأشياء إن شاء الله تستسهل أكثر وستيسط كل المساطر فيما يخص مقاولتي، ولي اليقين أن في المستقبل إن شاء الله ملي يكونوا الميكانيزمات المرودية غالبا سنحصل على نتائج أفضل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للأستاذ بنمسعود

المستشار السيد محمد بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس. التعقيب بسيط، أولا تشكرو السيد الوزير على هذه التوضيحات المهمة والتي تطمئننا وتطمئن كذلك شبابنا، كل المغاربة لأنه يعلم السيد الرئيس والسيد الوزير أن مشكل البطالة ومشكل التشغيل هو مشكل يعني كنعيشو فيه الآن، وهاذ البرنامج ديال مقاولتي سوف يكون إن شاء الله منفذا للخير وللمنفعة ولتشغيل واحد المجموعة من الشباب اللي كفضلو حنا أنه يكونوا ينشئوا المقاولات دياهم لأنه يقبلوا على توظيف يعني غادي يديرو واحد الخير واحد المنفعة للبلاد.

إذن اللي كنطلبو دائما السيد الوزير لأنه هاذ التوضيح دياهم كلشي مفهوم وأنه كنبغيو يعني يكون واحد الشيء من التبسيط في المسطرة ويكونوا الأوراق قلال حتى يمكن أنه حنا بغينا يكون تشديد في مراقبة الملفات، حتى أنه هاذ الشباب ما يغلطوش وياخذوا قروض وما يديرو بها الو وما يكونوش عندهم إمكانيات ديال العمل وديال الإنتاج ولكن نبغيو أنه يكون واحد التوحيد في المساطر حتى يمكن لينا نجحوا ويمكن لينا نوصلوا للمبتغى اللي حنا كلنا كنشدو ليه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن نتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا لكم حول أوضاع المعطلين وحملة الشواهد العليا بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: خالد لهوير العلمي، محمد دعيدة، محمد أخميس، محمد بورمان، محمد العشاب، عبد المالك أفرياط، محمد لشكر، مصطفى الشطاطي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

فأظن أنه من اللازم أننا عندما نتكلم عن إشكالية التشغيل أن نفرق بين حاجتين:

أولا فيما يخص التشغيل بصفة عامة يمكن أن نقول أنه في بلادنا عرفت في السنوات الأخيرة تقدما ملموسا فيما يخص خلق مناصب الشغل بصفة عامة، وبذلك انخفض معدل البطالة إلى أقل من 10% مقارنة مع السنين الماضية، علما وأقول وأؤكد أن فيما يخص بطالة حاملي الشهادات هذا المستوى أو هذه النسبة تناهز تقريبا 26% إذن يجب أن نفرق بين الفئات.

فيما يخص حاملي الشهادات فعلا النسبة مازالت عالية، وبذلك كانت هناك مبادرات من طرف الحكومة من أجل... وهي مبادرات إدارية، وفعلا أشكر المركزيات النقابية على تفهمهم على ما جاء عبر مبادرات التشغيل لأنه فعلا كانت هناك مبادرات، والتزمت المركزيات النقابية من أجل تشغيل هؤلاء الشباب على غرض النظر على واحد الأشياء فعلا اللي اتفقنا عليها كإعادة النظر في نوعية التحملات العائلية أي التحملات الاجتماعية والضرائب إلى غير، ففعلا في هذا البرنامج تقريبا لحد الآن منذ 2006 بداية 2006 إلى حد الآن أدمج ما يناهز 55 ألف شاب وشابة في هذا البرنامج إدماج.

فيما يخص برنامج تأهيل عندنا مشروع دبال 12 ألف إعادة تأهيل الشباب اللي عندهم فعلا دبلومات عامة من أجل إدماجهم في سوق العمل، وذلك بإعطائهم تكوين متخصص اللي فعلا مناصب متخصصة، وكذلك فيما يخص مقاولتي، وقد أجمت السيد المستشار من قبل فيما يخص برنامج مقاولتي، كذلك يعرف نجاحا عند الشباب، ولكن كذلك يجب فعلا العمل على تسهيل المساطر بصفة عامة، هناك مجهود إرادي كبير من طرف الدولة من أجل إدماج حاملي الشهادات، وأكثر من هذا السيد المستشار المحترم من 2002 إلى الآن التزمت الحكومة مع بعض الجمعيات بتوظيفهم، فوظفت منذ 2002 إلى الآن ما يناهز 3100 شاب وشابة حاملي شهادات عليا في الوزارة ديالي أنا خصوصا، على سبيل المثال وظفنا 100 شاب وشابة حاملي الشهادات العليا في إطار مفتشي الشغل، وهذا معروف عند الجميع.

اللي بغيت نقول السيد المستشار المحترم الآن الإشكالية اللي مطروحة واش طلب شغل أو طلب توظيف؟ هذه هي الإشكالية

لابد من التذكير في البداية أن قضية التشغيل في بلادنا تأتي في المرتبة الثانية من بعد قضيتنا الوطنية قضية وحدة التراب المغربي إلا أنه وللأسف أن هذه القضية لازالت تشكل إشكالية كبرى في بلادنا ولم تجد بعد حلا لهؤلاء المعطلين.

للأسف أنه ونظرا لاستقرار هذه الوضعية نعيش يوميا وعلى امتداد الوطن العديد من الوقفات الاحتجاجية لهؤلاء المعطلين، خاصة منهم حملة الشواهد العليا، وعلى سبيل المثال هنا بالرباط وأمام البرلمان يوميا تكون هناك احتجاجات لحملة الشهادات، إلا أنه وللأسف مرة أخرى نضطر إلى التنديد بما يواجه به هؤلاء المعطلون من قمع على يد رجال الأمن في الوقت الذي كان من المفروض أن نجد حلا لهم بدلا من تعنيفهم، هذا العنف الذي يسيء إلى سمعة البلاد، خاصة في هذا الظرف الذي ما أحوجنا فيه إلى احترام الحريات وحقوق الإنسان.

السيد الوزير، أريد هنا أن أذكر مرة أخرى أنه إبان الحوار الاجتماعي منذ 96 كنا قد اقترحنا كطبقة عاملة وكنفدرالية ديمقراطية للشغل أننا بإمكاننا أن نتنازل عن العديد من المطالب شريطة طبعاً أن يتم الالتزام بتشغيل 10% لا على مستوى القطاع الخاص ولا على مستوى الوظيفة العمومية إلا أنه لم تلتقط للأسف هاته الإشارة.

واليوم كما قلت تواجه هذه الوقفات الاحتجاجية بقمع شرس في الوقت الذي تفوت فيه العديد من الأراضي لأشخاص نافذين ومسؤولين في أحزاب وكان من المفروض أن تتم الالتفاتة أولاً لهؤلاء المعطلين طبعاً للحد من هذا الوضع المزري الذي يعيشونه.

لذا السيد الوزير نسألكم عن الإجراءات التي يجب أن تتخذوها كوزارة وكحكومة لحل هذه المعضلة الكبرى التي نعانيها جميعاً. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم. الكلمة الآن السيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً للسيد الرئيس المحترم.

أشكر الإخوان على طرحهم لهذا السؤال الذي يستأثر باهتمام الرأي العام والشباب بصفة خاصة وفعلاً إذا كان شي سؤال جاوبت عليه أكثر من مرة هو هاذ السؤال حول البطالة ديال الشباب.

لذلك نطرح سؤال هل الدولة مازال لها دور في تقديم الخدمة العمومية؟ وإقرار الحقوق الاجتماعية للمواطنين وفي مقدمتها حق الشغل الذي كان إلى حد الأمس القريب حقا فأصبح اليوم امتيازاً وليس امتيازاً فحسب ولكنه امتياز بامتياز، هذه حقيقة لذلك نتساءل السيد الوزير ماذا يربط الدولة بالمواطنين أو بالمجتمع؟ ماذا يربط هذه الفئة الضعيفة أصلاً وأساساً؟ لأنه هكذا نتخلص من كل الحقوق: حق الشغل، حق التربية والتعليم، حق الصحة، حق الإسكان إلخ... لذلك هذه هي اللغة بشكل عام بعيداً عن ما هو جزئي.

السيد الوزير،

أعتقد أنكم تعرفون بأن الوطن حقوق قبل أن يكون أرضاً وجغرافية وتاريخاً، حضارة وثقافة ومصيراً مشتركاً بين أبناء الوطن، فهو حقوق وإن لم يكن كذلك فلا معنى للوطن ولا هم يحزنون، فهي حقيقة لذلك لا ينبغي أن نتعجب عندما نلاحظ هؤلاء الذين يفجرون أنفسهم، قد تكون هناك أسباب أخرى، ولكن الشغل التوظيف تشكل واحد أهم اللي هو يجعل هؤلاء يائسون في المستقبل، وأيضاً هؤلاء الذين يرمون بأنفسهم في غياهب البحر، كل هذا مؤشرات على أن هذا المشكل شيء أساسي ومهم نحن لأن لا ننتهم على أننا متخشبون وأنا مشدودون إلى الوراء، نقول لكم بأن هذه المعضلة مسؤولية الجميع، مسؤولية الدولة، مسؤولية القطاع الخاص، مسؤولية الجماعات المحلية، ولكن بالأساس مسؤولية الدولة، لأن الدولة ينبغي أن تكون ذلك المشغل الكبير، لها الدور الكبير في هذه البلاد لأن بدون ذلك سنعيش مأساة ومعاناة.

هذه المعاناة أكيد على أنها كما قلتم سوف تتوسع دوائرها وتشكل خطراً، لذلك فمعالجة هذه القضية هي حاجة وطنية واجتماعية ملحة، والدولة هي التي يجب أن تظل المشغل الأكبر في البلاد، لذلك التوظيف والتخلص من هذا الأمر شيء يشكل خطراً على بلادنا.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس، بسرعة فعلاً أنا أنخرط على ما جاء به السيد المستشار المحترم غير جاء في الكلام ديالو، قال على المواطنين حقوق

العظمى، إذا كان هناك إشكالية طلب شغل، هل هناك إمكانيات لإدماج الشباب عبر مسالك وعبر برامج جاءت بها الحكومة ولي اليقين أنها ستخفف هذه الآفة ديال البطالة.

أما فيما يخص الوظيفة، وهذا هو الإشكال المطروح وهؤلاء الشباب فعلاً الذين يتظاهرون أمام قبة البرلمان في أغلبيتهم يطالبون بالوظيفة العمومية، والأسبوع الماضي أنا قلت للمستشارين المحترمين أننا قمنا بواحد التحريات فيما يخص هاذ 3100 اللي وظفنا في الوظيفة العمومية، وأرسلنا أسماءهم والأرقام ديال البطاقة الوطنية ديالهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فرجعوا لنا، بأن تقريباً 50% من ذوك الشباب والشابات كانوا يشتغلون كان عندهم شغل ومسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بذلك أنا بغيت نقول أن إشكالية التوظيف إشكالية صعبة، وأنا أقولها بكل صراحة ترهن مستقبل البلاد لأنه إلى مشينا كل ما خرج فوج من الجامعات والمدارس العليا نقولو أنهم عندهم الحق في التوظيف 100%، فكونوا على يقين أننا سنذهب إلى الكارثة، بحيث أننا ما غادي نلقوا لا منتجين ولا ناس اللي غادي يخدموا في قطاعات اللي هي واعدة ولا هي منتجة للثروات، وبذلك سندخل يعني مباشرة في أزمة. أنا أقول بكل صراحة التوظيف كايين المجال والآن كايين مباراة وطنية، مبادرة التشغيل جات كتقول بأن كل توظيف خصو مباراة وطنية باش يكونوا كفاءات هما اللي يتوظفوا في الوظيفة العمومية، ما عدا ذلك كايين فعلاً نوافذ وكأشياء اللي يمكن يستغلها الشباب من أجل إيجاد الشغل يصون الكرامة ديالهم وشكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة للأستاذ أحمد خميس.

المستشار السيد أحمد خميس:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات المهمة، ومع ذلك لن ندخل معكم في مناقشة وفي لغة الأرقام التي قد تبدو مهمة ولكنها بالمقارنة مع الواقع لأن الواقع يتضح بما فيه.

الإشكال الكبير والسؤال الجوهرى المطروح بعيداً عن هذه الأرقام وبعيداً عن الجانب الشكلي للأمور السؤال الجوهرى المطروح هو الدولة والخدمة العمومية، بمعنى طرحتم قضية الشغل والتوظيف شيء إيجابي،

القطاع يعد قطاعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد وللشغل كل ذلك بالطبع في ظل الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها بلادنا، وهذه الإرادة الوطنية تعززت خلال السنوات الأخيرة من إنجاز مشاريع ضخمة وهامة يقيمها مستثمرون وطيون وأجانب، إلا أنه السيد الوزير بدأت إشكالية رئيسية تفرض نفسها بقوة، ومنها إشكالية رصيد المغرب من اليد العاملة المؤهلة للاشتغال في هذا القطاع الحيوي الذي هو قطاع السياحة، فبالفعل أصبحنا نسمع ونقرأ عن خصاص فظيع محتمل في المؤهلات البشرية مع انتهاء المشاريع الكبرى ومع تحقيق جزء أو كل أهداف رؤية 2010 هذا الخصاص قدره البعض في 200 ألف منصب شغل قد يكون أقل أو أكثر، هذا ربما ليس هو صلب الموضوع بل الإشكالية الحقيقية هي تكاملية رؤى الحكومة من خلال برامجها لأن قطاع السياحة إذا أراد أن يتوج إستراتيجيته بالنجاح فلا بد أن تساير قطاعات ومستويات أخرى أهمها التكوين.

على هذا الأساس نسألكم السيد الوزير هل لكم تصور عن حجم الخصاص المحتمل في المؤهلات البشرية الموجهة للقطاع في ظل إستراتيجية 2010؟

وهل الحكومة تتوفر على برنامج واضح لإعادة التوجيه والرفع من وثيرة التكوين لمواجهة هذا الخصاص المحتمل في قطاع السياحة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد عادل الدويري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

كما جاء في السؤال منذ الإعلان على برامج رؤية 2010 انطلقت بلادنا في برنامج طموح يهدف إلى إضافة 80 ألف سرير أو 80 ألف غرفة فندقية أي هدفه خلق 80 ألف منصب شغل إضافي في الفنادق.

ولمسايرة هذا البرنامج الطموح تقرر في سنة 2001 و2002 تكوين 72 ألف خريج في القطاع السياحي في التكوين المهني على

في هذه البلاد أنا أقول كذلك عليهم واجبات، حقوق وواجبات فهذه هي الأولى.

ثانيا، أنا أتفق تمام الاتفاق أن الخدمة العمومية خصها تكون قائمة ولكن بغيت غير نقول ملّي كنوظفو 3000 ديال الناس حاملي شهادات عليا راه تنقلصو واحد العدد ديال القطاعات اللي فيها واحد الحاجيات ملحة كقطاع الصحة العمومية والتعليم وبعض القطاعات الأخرى.

إذا هذا اختيار أنا كنعقول بأن الاختيار هو بأننا يكون عندنا واحد البرجة معقلنة لسوق الشغل، وكذلك لجامعاتنا يعني ومدارسنا العليا باش تكون ملائمة ما بين ما نقرأه في الجامعات والمدارس وما نطبقه في عالم الشغل، هذه هي المفارقة اللي كابنة، اليوم خصنا نخممو فيها للمستقبل.

أنا لي اليقين أن كل واحد من كل مشارب هذه القبة ديال البرلمان لو كان في الحكومة لي اليقين ما غاديش يوظف كل سنة الآلاف ديال الناس اللي عندهم شهادات عليا، ولأنهم جاؤوا وداروا مظاهرات في البرلمان لي اليقين من باب المسؤولية، لا يمكن بتاتا أن نذهب في هذا الاتجاه. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع السياحة، وعددها ستة أسئلة: السؤال الأول موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول الخصاص الحاصل في الكفاءات المهنية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي للمستشارين المحترمين: إدريس الراضي، أحمد التوزي، أحمد بومكوك، عبد المجيد الهاشي، الحبيب الزويكي، لحسن نبيه، نور الدين بركاع، عبد القادر النميلي، محمد الشافعي، علي أساكتي.

الكلمة للدكتور نور الدين بركاع.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد برزت إدارة الدولة في توجيه اهتمام خاص للقطاع السياحي منذ الثمانينات وبشكل واضح منذ التسعينات وعيا منها أن هذا

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس، واحد الملاحظة وهي هذه المفارقة، خصوصا وأن السؤال اللي كان قبل ذلك يتعلق بالبطالة، فبلادنا تعاني من معضلة وهي معضلة دبال البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا، ولازلنا نلاحظ أن الجامعة المغربية لازالت تكون أفواج هائلة من المتخرجين اللي كينضافوا إلى هذه الشريحة من حاملي الشهادات العليا، النتيجة هي هذه الظواهر دبال الاحتجاجات ودبال عدم الرضى اللي كنا نلاحظه يوميا في مختلف المدن المغربية وأمام البرلمان، ألا نفكر بجديّة من أجل إقرار وإرساء واحد المنظومة دبال التعليم تسالير هاذ التحول الذي عرفه المغرب في الطلب وفي العرض دبال الشغل من أجل أن تحول الجامعة هاذيك الدبلومات إلى دبلومات مهنية.

وتكلمتم السيد الوزير في مجمل ردكم على السؤال على إنشاء مؤسسات أخرى إذن غتبدل الوزارة ربما بمجهود آخر من الناحية دبال البناء ومن الناحية دبال التجهيز، ها المؤسسات كايّنة، الجامعات كايّنة لماذا لا تحول هذه الجامعات إلى دبلومات وشواهد مهنية ربما لسد الفراغ ماشي في قطاع السياحة ولكن في قطاعات أخرى واعدة؟ والتخوف ديالنا هو لجوؤنا في المستقبل القريب مضطرين ومجبرين لجلب يد عاملة متخصصة في قطاعات واعدة أخرى **offshoring** قطاعات السيارات، الإلكترونيك، السياحة، وغيرها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير لكم الرد على التعقيب

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أقول للسيد المستشار المحترم أنني أشاطره الرأي، وأنا نعطيه مثال فقط خصنا نميزو ما بين المدارس العليا والتكوين المهني اللي ماشي هو نفس المستوى فيما يخص المدارس العليا، المدرسة دبال طنجة مثلا الفوج فيه فقط 160 مقعد والطلب 5500 شاب تيجي يتقيد كل سنة والمعدل اللي عندو في الباكلوريا فوق 14 على 20 و5500 تيجيو يتسجلوا، 150 مقعد فقط في التكوين العالي في السياحة، فاحنا انطلقنا في تجربة مع الجامعة باش نطبق نفس الشعب اللي

مدة عشرة سنوات، هذا البرنامج متكامل ومندمج شاركوا في الوزارة طبعا، ولكن الوزارة المكلفة بالتكوين المهني كذلك المهنيين، الجامعة الوطنية للسياحة، الجامعة الوطنية للصناعة الفندقية. وأستغل هذه المناسبة باش نظمئن السادة المستشارين المحترمين ونقول لهم أن أولا الطاقة الاستيعابية دبال المدارس الفندقية تعرف توسيعا مستمرا، وأعطيكم بعض الأرقام لأنه في الفترة ما بين 2001 و2006 مرينا من 4600 مقعد بيداغوجي أو مسجل أو متدرب في هذه المدارس إلى مستوى 9300 متدرب في الموسم الماضي دبال 2005-2006 أي ارتفاع بنسبة 100% ما بين 2001-2002 و2005-2006 هذه الأرقام إجمالية فيها المدارس التابعة لوزارة السياحة والمدارس التابعة للتكوين المهني وإنعاش الشغل وكذلك القطاع الخاص ومساهمة القطاع الخاص في التكوين المهني اللي وصلت إلى مستوى 20% دبال المساهمة. كذلك عدد الخريجين انتقل الرقم دبالهم من 2100 سنة 2001-2002 إلى 4400 خلال موسم 2005-2006.

فيما يخص السنوات المقبلة إن شاء الله التوقعات ديالنا بفضل الاستثمارات، يعني المدارس الجديدة اللي تبنات هذه السنوات الماضية واللي غادي تفتح الأبواب ديالها في الأغلبية ديالها سنة 2007 شتنبر المقبل إن شاء الله، غادي نوصلو سنة 2010 إلى 18 ألف مقعد بيداغوجي أي تقريبا 9500 خريج سنويا من هذه المنظومة دبال التكوين المهني والسياحي.

ونقول لكم أن هذا الرقم دبال 9500 خريج سنويا هو رقم مطابق لوثيرة إنجاز الغرف الفندقية الجديدة، بحيث أننا سنبلغ إن شاء الله مستوى 10 آلاف غرفة جديدة سنوية في أفق 2010، نفس الرقم اللي مبرمج في إطار التكوين المهني فلا أظن أن يكون هناك من خصاص وأطمئنكم وهاذ العمل يتم كله بتنسيق مع المهنيين والجامعة الوطنية دبال السياحة اللي كتخدم اليد في اليد مع الوزارة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هناك تعقيب.

كنطبقوهم في المعهد العالي للتكوين ديال السياحة في طنجة إن شاء الله، وخصنا نعممو ونسرعو من وثيرة انتشار هذه التجربة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السؤال الموالي حول تنمية السياحة... واش كيتعلق الأمر بتسيير الجلسة، لأنه ما خصناش؟ الوقت مزاحنا الله يخليكم تفضلوا.

المستشار السيد عابد شكاييل:

تقدمنا بسؤال للسيد وزير السياحة المحترم، ومنذ ثلاث أسابيع لم نر السيد الوزير داخل هذه القبة، واليوم يأتي ليجيب على عدة أسئلة، ولكن لماذا لم يأت ليجيب على السؤال الذي طرحناه للسيد الوزير؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

المكتب هو الذي يرمج الأسئلة التي حان أجلها، إذن أرجوكم أن تتصلوا بالمسؤولين على الأسئلة ليرمجوا سؤالكم. ننتقل إلى السؤال الموالي حول تنمية السياحة الداخلية للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب هلاللي، أبو بكر اعبيد، سعيد سرار، حسن قاسمي، أحمد عاطفي، عبد الوهاب بلفقيه، محمد بنمسعود، محمد تحيفة، مولاي الحسن الطالب الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي بوشعيب الهلاللي.

المستشار السيد بوشعيب الهلاللي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار السياسة ديال السياحة تتميز بلادنا بتنوع مكوناتها الثقافية واللغوية وغيرها انطلاقا من انتمائها المتعدد الأبعاد من الحضارة الإسلامية والأمازيغية والعربية، وكذلك الإفريقية والمتوسطية، كما تتميز بلادنا بمناظرها الخلابة - كما هو معلوم - واعتدال مناخها، مما يجعلها قبلة للعديد من السياح الأجانب وغيرهم، فضلا عن السياح المغاربة أي السائح المغربي، وذلك في إطار تعرفهم على مزايا بلادهم.

غير أن الملاحظ هو أن المعاملة التمييزية، وأقول التمييزية لأن مناقشة التمييز في السياحة، احترام للسيد الوزير لم يلتفت إلى معضلة التمييز الحاصل في سياسة السياحة المغربية الحقيقية، التمييزية كما أقول التي تجاهون بها في بعض الأحيان المغاربة، مما يخلف لدينا جميعا استياء عميقا إذا استمر.

نحن نشيد بالجهود المعمول بها في وزارة السياحة في إطار هدف 10 ملايين سائح في أفق 2010، فإننا ننبه بإلحاح لضرورة الاهتمام -وأقول الاهتمام- بالتنمية السياحية الداخلية والمغربية لأنها كيف ما كان الحال فهي سياحة مغربية في أرض مغربية، وأقول عن طريق الاهتمام بالسائح المغربي وعدم اعتباره سائحا من الدرجة الثانية، وهذا هو الشيء اللي ما بغاش يفهمه السيد الوزير، رغم المناذاة ورغم النداءات ورغم الوقائع الموجودة، لأن لو فهم السيد الوزير على أن المغربي في أرضه في سياسته السياحية يعني من واحد النوع ديال اللوكس أو غير اللوكس راه المغاربة كيشوفوا المسؤولين ديال السياحة، كيشوفوا المغاربة من الدرجة الثانية، وهذا شيء غريب، خصنا نفهمو، ولكن خصنا نعملو ليه حد، حتى يفهم ويحس المغربي السائح على أنه في بلاده خصو يتمتع بالسياحة اللوكسية، لأنه كايينة السياحة ديال اللوكس.

لذا نسائل السيد الوزير عن التدابير التي اتخذها لرفع الحيف عن السائح المغربي والتعامل معه على قدم المساواة مع الأجانب في إطار الاحترام والتقدير الذي يستحقونه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للسيد وزير السياحة للإجابة عن السؤال، السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

فقط أؤكد من جديد أن للحكومة أو الحكومة تولى أهمية قصوى للسياحة الداخلية و سياحة المغاربة في وطنهم ولهذا قمنا بدراسات ميدانية وعلمية باش نحددو المنتوج والوجهات اللي يفضلوها المواطنين، وكذلك على كيفية تخفيض الأسعار باش يستفيدوا من الدفعة اللي

القطاع الغير المنظم بالكراء المباشر لشقق ومنازل، هذا الشيء كينظم تدريجيا إن شاء الله بفضل مخطط بلادي ومنظمي الأسفار الداخليين ديال السياحة الداخلية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ بوشعيب الهلاي.

المستشار السيد بوشعيب الهلاي:

السيد الرئيس،

كنشكر السيد الوزير على الجواب ديالو وعلى السؤال ديال التمييز بين السائح الأجنبي والسائح المغربي، غير الهدف منها هو التعاون حتى تكون المساواة، لأن السياحة مغربية خص الأجانب اللي كيزوروا بلادنا خصهم إجيو للسياحة المغربية ماشي السياحة الأوروبية.

حنا كنا نلاحظ على أنه في الدرجة الخامسة **cinq étoiles** أكثر من **cinq étoiles** كنشوفو على أنه كاين بعض المسائل اللي ما كيوصلوش لها المغاربة يعني كيبان واحد النوع من الحصار، كنقولو على أن كاين بعض المسائل اللي كنشوفوها غريبة بحال المناطق اللي كنبكون فيها الكزبنوات لأن كنشوفو مشاريع اليوم اللي غادي تكون ماشي في صالح المغرب لأن أوربا في السياحة دياها، يعني حنا كنعرفو أن دولة إسلامية عربية خصنا نكونو غاديين محكمين شي شوي في المسائل ديانا اللي هي ما غتكونش غريبة عن البلاد ديانا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس، فقط لأطمئن السيد المستشار المحترم ونقول له أن هناك إلحاح مستمر لسياحة مسؤولة تحترم ثقافة بلادنا وتحترم القيم ديال بلادنا، وفي شتنبر من 2006 تخلقت اللجنة الوطنية ديال السياحة المسؤولة فيها منظمي الأسفار، فيها مكتب ديال السياحة، فيها الوزارة، المهنيين، وعندنا ميزانية مهمة جدا باش ندخلو في عقود مع منظمي الأسفار الأجانب اللي كيسيظفوا لينا الأجانب للمغرب باش نلحو على التحسيس وعلى ضرورة احترام الثقافة والقيم والعادات

كيستافدوا منها السياح الأجانب اللي كيشريو عبر منظم الأسفار بالجملة، وكيبيعوا بالتقسيط، هذا النظام اللي ما كانش موجود بالمغرب، لهذا أعلنت الحكومة يوم 18 أبريل 2005 على برنامج في زوج ديال الأبعاد:

البعد الأول: هو مخطط بلادي، وغدا إن شاء الله غدا في الصباح في مدينة الدار البيضاء تعطى انطلاقة لطلب عروض للمحطات الشاطئية الأولى ديال مخطط بلادي، مخطط بلادي ديال السياحة الداخلية بأسعار جد منخفضة، الهدف ديانا هو أن أسرة ديال سبعة أو ثمانية أفراد يمكن لها تبات ب 350 درهم لليلة، للأسرة ككل خلال الإقامة دياها في هذه المحطات الشاطئية اللي فيها تنشيط وفيها عدد من أنواع الإيواء، إن شاء الله اللي تكون مناسبة للأسرة المغربية.

كذلك كاين البرنامج الثاني من غدا غادي ينطلق هاذ طلب العروض بثلاث محطات أولى هي إفران وهي أكادير وهي محطة قرب مدينة الجديدة.

البرنامج الثاني أوالبعد الثاني هو بعد التوزيع لهذا المنتج كيفاش المواطنين غادي يستمروا ويستفيدوا من هذه أسعار منخفضة مماثلة للأسعار الدولية، ولهذا انطلقنا في طلب عروض في 2006 كذلك اللي مكن من اختيار ثلاث وكالات اللي دخلوا في اتفاقية مع المكتب ديال السياحة الوطني اللي عندو شراكة معهم وانطلقنا في ثلاث عمليات:

الأولى: خلال سنة 2007 واحدة في يناير كانت على الصحراء، كتنقصد أرفود، مرزوقة، ورزازات، زاكورة.

الثانية: كانت على الطبيعة، فيها شفشاون، فيها تطوان، فيها الأطلس المتوسط، كذلك فاس مكناس.

والثالثة: انطلقت في فاتح يوليوز وغتمتد إلى غاية 31 يوليوز، وكتشجع الناس ما يسافروش خلال غشت اللي كنبكون الطاقة الإيوائية ما متوفراش في الفنادق الكلاسيكية ويختاروا شهر يوليوز.

هاذو هما الأبعاد وكنكرر من جديد الأهمية اللي كنعطيها هذه السياحة، خصها تتهيكل وتنظم وتصبح سياحة صناعية داخلية، تاريخيا كانت السياحة غير المهيكلة السياحة الداخلية، السياحة المباشرة ما بين الزبون والفندقي، وهذا غير إيجابي، والسياحة كذلك في

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في البداية كندكر فقط أن بلادنا مرت وحلت عدد من الإشكاليات

والمشاكل:

أولا تحضير العقار وتهيئة العقار بالأسعار المناسبة ووضعها رهن

إشارة المستثمرين؛

ثانيا: تحرير الربط الجوي والتأكد من عدد المقاعد الجوية المتوفرة

باش تواكب توسيع الطاقة الاستيعابية؛

من بعد كاين الرفع من ميزانية الإنعاش والإشهار الحكومي بمساعدة

البرلمان، تمكنت من الرفع من ميزانية المكتب السياحة؛

كذلك التشجيع على خلق عدد هام من المستثمرين في الملكية

الفندقية والحجم الكافي اللي يمكن لهم بينو 10، 15، 20، 30

فندق لكل مستثمر، باش يواكبوا في رؤية 2010 التي تهدف أساسا

إلى التشغيل.

نقول لكم أن كذلك أعطينا بعض التوقعات لرؤية 2010 خلال

المنظرة الدولية السياحة ديال مدينة فاس، ديال أبريل الماضي، وأعطينا

لأول مرة الأرقام المرتقبة لسنة 2010 قلنا أن غادي توصل الطاقة

الاستيعابية في بلادنا في مستوى ما بين 24000 إلى 214000

سرير كطاقة إجمالية للمغرب، وهذا الرقم زعما مطابق لاستقطاب عدد

يقرب إلى 10 ملايين ديال السياح إن شاء الله في أفق 2010، الآن

التركيز هو أساسا تركيز:

أولا: على الحرص على أن المستثمرين الخواص احتراموا الجدولة

الزمنية المتعاقد عليها باش يفتحوا أبواب الفنادق دياهم في السنوات

المقبلة قبل 2010 ونحققو إن شاء الله الأرقام المستهدفة ل2010؛

ثانيا الحرص على الجودة، بحيث أن الأوراش الهيكلية أو المهيكلية

للقطاع راه تمت وانطلقت وأخذت الطريق دياها، أساسا كنحصر

الآن على الجودة وعلى الجانب النوعي؛

ديال المغاربة، وهذا أساسي لدوامه النجاح السياحي اللي تتعرفوا
بلادنا.

الإشكال ماشي 10 ملايين ديال السياح، 10 ملايين ديال

السياح غدا غادي نحققوه إن شاء الله، الإشكال هو ملي نبغيو نمرو

من 15 إلى 20 أو من 15 إلى 20 اللي خصنا نتأكدوا من احترام

الثقافة والقيم ديال بلادنا، هذا ضروري وأساسي و نحرصو عليه

جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي حول ضرورة تأقلم النظام السياحي بالمغرب مع

التوجهات الوازنة للعرض والطلب على المستوى الدولي للمستشارين

المحترمين السادة: فوزي بنعلال، عبد الحميد بلقيل، مصطفى القاسمي،

عبد الواحد المسعودي، عبد اللطيف أبدو، فليتنفضل أحد السادة

المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

السادة المستشارون،

إن خطاب جلالة الملك في المناظرة السابعة حول السياحة بفاس

يوم 27 أبريل 2007 دعى كل الفاعلين والمستثمرين السياحيين

للمساهمة والتفكير بجدية من أجل انخراط البلاد في آفاق ما بعد رؤية

2010، خصوصا وأن هذه الأخيرة -رؤية 2010- تعتبر صيرورة

لتأقلم بلادنا مع تطور العصرية السياحية الناشئة أكثر منها كتصميم

مديري نهائي للقطاع.

إذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي الرؤية المستقبلية للسياحة للبلاد

ما بعد 2010، خصوصا وأن هذا القطاع يظل واعدا بالنسبة

للاقتصاد المغربي؟ وهل هناك تسيق ما بين وزارة السياحة والمندوبية

السامية للتخطيط الذي تتحدث عن الرؤى المستقبلية للقطاع في

2030 كما جاءت في المناظرة التي انعقدت بالبيضاء من قبل

المندوبية السامية للتخطيط؟ شكرا.

محمد برطني، محمد العقاوي، عبد السلام أحدوش، عبد السلام الودي، الميلودي عفوت، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، ميلود ناصر، مولاي إدريس الحسني العلوي، محمد أبو الخدادي، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي المستشارة إخواني المستشارين

السيد الوزير المحترم،

الكل يعرف أن قاعدة الاقتصاد الاجتماعي هي التعاونيات بشقي أنواعها بحيث يتمكن هذا القطاع من لعب دور إيجابي في تطوير هذا الاقتصاد على جعله يلعب دور تعاوني في إطار فلسفة إحداث تعاونيات الرامية إلى مساعدة العنصر البشري في التكوين والتأهيل والإنتاج، في هذا الإطار يأتي الدور الذي تلعبه تعاونيات إنتاج الحليب، حيث أن الحكومة عمدت مؤخرا إلى إخضاع التعاونيات التي يتعدى رقم معاملاتها إلى خمسة ملايين درهم لضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة، علما أن القانون المنظم لعمل التعاونيات وإحداثها رقم 84-24 يحاصر عملها ويقيم مجموعة من الالتزامات، خصوصا وأن إنتاج الحليب في بلدنا يتطلب شروطا صحية كبيرة في إنتاجه وتصديره وتسويقه في أحسن الظروف، كما أن هذه السنة كما في علم الجميع تعرف ندرة في مادة الحليب الشيء الذي يستدعي تدخل عاجل للحكومة لرفع هذا الحيف الذي سيطل على التعاونيات،

السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات المعتمدة للنهوض بالتعاونيات الخاصة لمنتجي مادة الحليب؟ شكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الأستاذ العقاوي الكلمة الآن للسيد

الوزير للإجابة عن السؤال فليتنفضل

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

في نفس الوقت جاء في الرسالة الملكية السامية التي تمت القراءة ديالها خلال المناظرة الدولية للسياحة ديال فاس على ضرورة وضع رؤية 2020 لقطاع السياحة والانطلاق في دراسات مدققة ومعقدة ومباحثات ومشاورات جهوية ووطنية لوضع البرنامج الجديد؛

إعطاء انطلاقة جديدة للسياحة المغربية في فترة ما بين 2010-

2020 نتمناو نوقعو على عقد برنامج جديد ما بين القطاع الخاص

والحكومة في أفق 2009-2010 إن شاء الله.

اللي بغيت نقول فقط هو أن رؤية 2020 غادي تكون أساسا

رؤية جهوية اللي غادي تحاول أنها توصل أكبر عدد ممكن من الأقاليم

وجهاث المملكة باش إن شاء الله في أفق هاذ الرؤية الثانية 2010-

2020 يستفيد أكبر عدد ممكن من المناطق من التأهيل السياحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الأستاذ عبد الحميد بلفيل لكم الكلمة في إطار

التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

أشكركم السيد الوزير على الإيضاحات التي جتتم بها في جوابكم

عن سؤالنا، كما أننا نوه في الفريق الاستقلالي بالمجهودات التي تبذلونها

في هذا القطاع الهام الذي تراهن عليه بلادنا نظرا للدور الطلائعي

الذي يلعب القطاع السياحي بصفة عامة وتنوير للرأي العام الوطني،

يشير أن الغاية من طرح هذا السؤال كانت ملامسة انسجام والوضوح

التوجه الوطني للقطاع الاستراتيجي وذلك وفق التوجيهات الملكية

السامية مما يتطلب التعبئة الشاملة واستحضارا فاعلا للانفتاح الذي

أصبحت تعرفه بلادنا على كافة المستويات، لاسيما ما يتعلق منه

بالقطاع السياحي وترويج منتوجه وطنيا ودوليا سواء على المستوى

القريب أو البعيد في إطار التأقلم والتفاعل مع التحولات الوطنية

والدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. نتقل إلى السؤال الموالي يتعلق بالدور الذي يلعبه

الاقتصاد الاجتماعي في تنمية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

للمستشارين السادة أحمد الكور، أحمد الشراوي، عبد القادر لبريكي،

السيدان الوزيران،

فقط أذكر بان التعاونيات تشكل مرحلة مهمة في تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكله الاقتصادي الوطني. نقول لكم كذلك أن نعتبر التعاونيات كخطوة أولى للانتقال من عمل فردي وغير منظم إلى عمل جماعي مهيكّل، يستغل فرص جديدة لتحسين ظروف ودخل المنخرطين في التعاونية.

فيما يخص الوزارة ودور الوزارة المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي دورها أساسا:

أولا: وضع النصوص القانونية التي تحدد الخصائص التعاونية وتحدد تمييز التعاونية على المقاولات التجارية المحضّة؛

ثانيا: تحديد الأولويات الترابية، وتحديد الأولويات في الأنشطة الاقتصادية التي يجب التركيز عليها من طرف الوزارة ومكتب تنمية التعاون للتشجيع على إحداث تعاونيات؛

ثالثا: تحسيس المنتجين الصغار وتكوينهم وتشجيعهم على إحداث تعاونيات جديدة؛

هذا هو دور القطاع الاقتصادي الاجتماعي: تقنين، برمجة، تحسين وتكوين وتشجيع.

أما التأطير التقني في ميدان الفلاحة مثلا في الإنتاج، في التسويق أو في ميدان الصناعة التقليدية: الإنتاج أو التسويق، التأطير التقني يعود إلى الوزارة التقنية الوصية كانت وزارة الفلاحة في ميدان الحليب ووزارة الصناعة التقليدية مثلا في ميدان الصناعة التقليدية، مع العلم أننا دائما رهن إشارة التعاونيات في دعمهم ومساعدتهم في الوساطة وفي التنسيق مع القطاعات الحكومية ومع الإدارات المعنية. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ محمد العقاوي، فليتفضل.

المستشار السيد محمد العقاوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم ونؤكد من جديد أن الورش الملكي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الاجتماعي، وبالتالي المطلوب منكم السيد الوزير أن تذهب برامج المبادرة في هذا الاتجاه.

تضريب القطاع التعاوني، خصوصا فيما يتعلق بالتعاونيات، إنتاج الحليب فمادام هذا القرار هو قرار الأغلبية فإنه يجب إعادة النظر في القانون المنظم للتعاونيات وإعطائها فرصة الاستثمار، وبالتالي إلغاء القيود الواردة عليها في هذا القانون.

القطاع التعاوني أمام الإكراهات التي يعرفها والمشاكل التي يعاني منها يفرض على الحكومة العناية بما أكثر وإخراجها من القيود الواردة عليها وتحديد من أجل بناء توازن اقتصادي على أساس متينة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أنا أشاطر السيد المستشار المحترم رأيه ونقول بأننا بصدد الانطلاقة بدراسة قانون جديد جاهز الآن في جميع المضامين ديالو واللي تدرس بشراكة مع المهنيين، وهذا القانون الجديد غادي يفتح المجال لعدد هائل من التعاونيات إن شاء الله وبسط المساطر وسرع المدة الضرورية لإنجاز وخلق أو تأسيس تعاونية جديدة إن شاء الله وغادي يحدف هذه القيود اللي تكلمتمو عليها في التدخل ديالكم.

أنا كذلك كنقول لكم أن هناك دراسة أولية مع جهة الرباط سلا-زمور-زغير للتنسيق ما بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من جهة وعمل وزارة الاقتصاد الاجتماعي باش نتأكد من استغلال أمثل للإمكانات في المنطقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال موجه لكم السيد الوزير حول إحداث العلامة التجارية الخاصة بالصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة بنجيد الأمين، عمر حداد، أحمد بابا، محمد قداري، ناجي فخاري: الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال فليتفضل.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارون المحترمون،

على إثر إعلانكم السيد الوزير على مشروع إستراتيجية التنمية الصناعية التقليدية في أفق 2015 والإجراءات المواكبة لهذه العملية التنموية الهامة التي تندرج في سياق البرنامج الحكومي الهادف إلى إعادة هيكلة القطاع ذات الطابع التقليدي وتأهيلها بنينويا وبشريا وتنظيما لتساير متطلبات العصر ومستجدات العولمة، وبناء على سلسلة الاجتماعات التي عقدتموها مع ممثلي الصناع على مستوى الغرف وعلى مستوى الجمعيات المهنية وبعض التنظيمات القطاعية لشرح أهداف ومضامين الإستراتيجية، فإنني لمزيد من الإيضاح أطلب من السيد الوزير أن يبين لنا ما هي مبررات إحداث علامة تجارية خاصة للصناعة التقليدية، وذلك ردا على تساؤلات فئات عريضة من الصناع التقليديين وأصحاب المقاولات الحرفية حول جدوى العلامة وكيفية استعمالها والحصول عليها؟ وهل هي إجبارية أم اختيارية؟ وهل لها علاقة بالجودة أم هي مجرد علامة للاستهلاك التجاري؟ وحتى إذا كانت مرتبطة بالجودة فما هي معايير ومواصفات الجودة المطلوبة؟ إلى غير ذلك من التساؤلات التي نأمل أن نحصل على جواب كاف بشأنها لطمأنة الرأي العام، وخاصة بعض الشرائح من الصناع البسطاء الذين يخشون أن لا يكون الحق في استعمال العلامة التجارية وتعرض منتوجاتهم لكساد محتمل، نظرا لارتباط العلامة بالجودة في دهنيات المستهلك الوطني والأجنبي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، فليفضل.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

السيدان الوزيران،

فقط كما جاء في السؤال نذكر بأن اعتمادنا جميعا رؤية طموحة تحت اسم رؤية 2015 للصناعة التقليدية، ونذكر بأن الهدف من المقاربة الجديدة هي أساسا الرفع من الإنتاج لاستغلال الطلب الهام

الموجه للصناعة الحرفية والصناعة التقليدية المغربية والمنتجات ذات الحمولة الثقافية الحقيقية.

نذكر بأن هدف هذه البرامج هو تقريبا خلق 11500 منصب شغل في الفترة ما بين 2006 و2015 في الصناعة التقليدية ذات الإنتاجية وذات الحمولة الثقافية القوية.

من بين إجراءات رؤية 2015 كإين برنامج طموح طبعا وممول للإشهار ودعم التسويق اللي تيرتكر على محورين:

المحور الأول هو دعم عملية التسويق ديال التوزيع في المغرب وفي الخارج؛

البرنامج الثاني هو برنامج لبناء صورة قوية وتلميع صورة الصناعة التقليدية لدى المستهلك والمستهلكين في المغرب وفي الخارج.

كذلك في إطار هذا البرنامج الثاني ديال الإشهار وديال تعزيز الصورة ديال الصناعة التقليدية لدى المستهلك كان من الضروري باش نجحو أننا نخلقو علامة تجارية مؤسسية للقطاع ولحرف المغرب وسميها جميعا حرف المغرب بجميع اللغات. بالطبع أصبح القطاع كيتوفر على هذه الهوية المرئية التي من السهل أن المستهلك يعرفها مباشرة، ومكنتنا هذه الهوية المرئية مرة من الانطلاقة في حملة إشهار في التلفزة المغربية ووسائل الإعلام كذلك الموجه للمستهلكين في الفصل الرابع من السنة الماضية ديال 2006.

وأخبر السادة المستشارين المحترمين أن الأسبوع المقبل إن شاء الله سنتطلق فترة ثانية ديال الحملة المؤسسية لتعزيز صورة الصناعة باستعمال الهوية المرئية لحرف المغرب للقطاع، ولكن نقول لكم فقط أن هاذ العلامة هو أساسا علامة مصدر يعني كتوضح أن المنتج تصنع في المغرب وما تصنعش في بلاد منافسة للمغرب فقط، هي ماشي علامة مبنية على الجودة، هي علامة ديال المصدر، حرف المغرب تصنع في المغرب ماشي في البلدان المنافسة، فكتمثل هذه العلامة إشهار جماعي وجميع الصناع الصغار والكبار والمتوسطين والفرادى والمقاولات، وانطلاقا من هذا طبعا جميع الصناع الصغار كذلك المتوسطين والمقاولات يمكن لهم أن يستعملوا هذه العلامة التجارية اللي كيملكوها جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للأستاذ بنجيد الأمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات وطمأنة الصناع التقليديين، وخاصة أن الناس سمعوا بأن غادي تكون هناك علامة وكان التخوف دياهم أن هذه العلامة اللي هي في المستوى الرفيع أو التي كتعرف نوع من الصادرات حقيقة، وما تحمله من هذه القضية ديال الإستراتيجية، السيد الوزير، ومن رفع بحال اللي ذكرت فوق 2015 حتى 116 ألف منصب شغل إضافي، وكذلك في حجم رفع الصادرات إلى 7 ديال المليار ديال الدرهم هذا جد إضافي وجد مهم، ويمكن نقول أن بداية النهضة الاقتصادية غادي تبدأ في التعريف بالمنتوجات عبر الشبكات الدولية في هذا المنتوج، هذا حنا طبعنا بغينا نزيدو نوضحو أكثر السيد الوزير وهو أننا نحسسو الصناع باش يكونوا هاذ المنتوجات في المستوى، وحقيقة كما أشرت أنها ما غاديش تكون كلشي كتشمل إلا كما ذكرت أن المصدر دياها بأن هي منتوجات مغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول خطر نقصان الطاقة الكهربائية خلال موسم صيف 2007 للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، الحسن أكوجكال، أحمد الطاهري، حسن الغزوي، العربي خربوش، محمد الرحموني، سيدي محمد أخطور، صالح اقميزة، محمد تاضومان، أحمد الرحموني، أحمد الشوفاني، جناح عبد العزيز، محمد تالموست، فليتفضل الأستاذ أحمد الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

والسادة المستشارين المحترمين،

يعرف موسم كل سنة أعلى نسب استهلاك الطاقة الكهربائية ببلدنا يعول المكتب الوطني للكهرباء على تحويل الطاقة الكهربائية الإضافية

من جارتنا إسبانيا لتعويض النقص المرتقب سنويا خلال شهري يوليو و غشت بالخصوص.

وتفيد المعطيات الموفرة أن صيف هذه السنة قد يعرف ارتفاعا في طلب تزود بالطاقة الكهربائية ببلدنا، وقد أعلن المكتب الوطني للكهرباء عن الانقطاعات المرتقبة في الكهرباء لمواجهة الزيادة في الطلب ابتداء من سنة 2008، إلا أن المؤشرات المتوفرة تفيد أن قطع التيار الكهربائي قد يحصل ابتداء من صيف هذه السنة.

إن التخوفات من خطر نقصان الطاقة الكهربائية في نقص هذه السنة أصبحت أكيدة وأن المهنيين المغاربة مازالوا يتذكرون بمرارة أزمة بداية التسعينات وما كلفتهم من جهد مادي ومن حرمان في المداخل أوجه الإنتاج أواسط موسم الصيف ولا يودون تكرار نفس الصدمة.

فماذا هيأت وزارتم لتفادي تكرار الأزمة؟ فالأكيد السيد الوزير أن الشركات الكبرى التي تستهلك كميات مهمة من الطاقة الكهربائية مثل شركات إنتاج الأسماك، وإنتاج الشمندر والوحدات النيتروكيماوية، وغيرها تستعد لمواجهة الخصاص الشبه معلن للطاقة الكهربائية، وكذلك قطاعات النسيج والأدوية، والصناعات الكيماوية التي تتدهور مباشرة من انقطاع الطاقة الكهربائية والتخوف من خطر نقصان الطاقة الكهربائية وانعكاساته لا يهم فقط النسيج الاقتصادي والصناعي بل كذلك الحياة العادية للتجار ولأرباب المقاولات وعموم المواطنين، ويحتاج إلى تفسير وتواصل مع مختلف شرائح المجتمع لشرح الأزمة ممكن أن تحدث، وشرح السلوكيات الواجب التحلي بها والإجراءات الواجب اعتمادها لمواجهة الأزمة.

فما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتم لمواجهة الموقف؟ أو هل يمكنكم السيد الوزير إخبارنا بما جد في الموضوع بعد انعقاد المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء في شهر ماي الماضي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمعادن للإجابة عن السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. في إطار التعقيب، الكلمة للأستاذ أحمد الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا لكم السيد الوزير على التوضيحات التي قدمتموها لنا، وسؤالنا نقل إليكم التخوفات التي عبر عنها عدد من الفاعلين والمواطنين، وكان هدفنا هو أن توضحوا حقيقة الوضع وتقديم التنظيمات الضرورية للرأي العام. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. باسكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى آخر سؤال يتعلق حول فرض البطائق الإلكترونية على زبناء الشيكات البريدية للمستشارين المحترمين السادة: بوسلهام بيته، عبد الحميد السعداوي، إدريس مرون، عبد القادر قوضاض، عبد العزيز الشرايبي، محمد كوسكوس، إبراهيم فضلي، لحسن أمزوغ، عبد الحميد البوجادي، فليتفضل السي بوسلهام بيته لشرح السؤال.

المستشار السيد بوسلهام بيته:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يقوم بريد المغرب بعدة أدوار إلى جانب هذه الأدوار الرئيسية أصبح يقوم بخدمات بنكية تتجلى في الأنشطة التي يقوم بها بمركز الشيكات البريدية، هذه الأنشطة التي ما فتئت تتطور مع مرور الوقت، إلا أن المشكل الذي أصبح يؤرق كاهل جل المتعاملين مع هذا المركز، وخاصة المتعاقدين هو إجبارية الحصول على بطاقة إلكترونية، حيث أصبح موظفو هذه المراكز يجبرون بطريقة أو أخرى الزبناء على التوقيع على طلب الحصول على البطاقة البنكية الإلكترونية.

هذا مع العلم أن الوكالة التابعة لبريد المغرب مع قلتها على الصعيد الوطني لا تتوفر على كل المخادع الخاصة بسحب الأموال عن طريق

أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم لطرح هذا السؤال الهام المتعلق بمخطر نقصان الطاقة الكهربائية خلال موسم الصيف 2007 باعتبار الطاقة قطاعا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من وقع مباشر على مستوى عيش الساكنة ببلادنا. وأود أن أذكر في البداية بالسياسة المعتمدة في مجال إنتاج الكهرباء، إذ أن برجة العرض ترمي إلى بلورة برنامج مشاريع إنتاج الكهرباء للاستجابة للطلب المتزايد بأحسن كلفة مع ضمان جودة الخدمات، ولهذا فإنه يأتي الأخذ ويعين الاعتبار عدة عوامل تم مجموعة من العناصر أهمها:

الأنشطة الاقتصادية والنمو الديمغرافي والتطور التقني وارتفاع عدد المستعملين الجدد، كما تتمحور التوجهات الإستراتيجية لبلورة المخطط المتعلق بمنشآت إنتاج الكهرباء حول تعبئة الموارد الوطنية للطاقة الأولية بما فيها الإنتاج الكهرومائي والطاقات المتجددة والتنوع بطبيعة الحال؛ أشكال ومصادر المحروقات المستوردة، وقد أصبح استهلاك الطاقة الكهربائية يعرف تزايدا ملحوظا، إذ بلغت نسبة الارتفاع حوالي 8% في السنة بعدما كانت لا تتعدى 6% قبل سنة 2002، مما يدل على أن النمو الاقتصادي الذي تعرفه بلادنا بفضل الأورش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلال محمد السادس نصره الله.

وفيما يخص الجهد العالي، فقد عمد المكتب الوطني للكهرباء على وضع تعرفة خلال ساعات الذروة وتعريفة تشجيعية خارج هذه الساعة، وإدخال القدرة المكتتبة بالنسبة لموزعي الكهرباء، إضافة إلى إجراءات مؤسساتية وتنظيمية، وذلك من أجل التحكم في استهلاك الطاقة.

كما أود أن أشير إلى أنه تم خلال شهر ماي الماضي عقد مجلس إداري للمكتب الوطني للكهرباء برئاسة السيد الوزير الأول، حيث تم الاطلاع على مشاريع إنتاج الكهرباء على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل، وقد تم التأكيد على تأمين التزويد بهذه المادة الحيوية، علما أن وسائل الإنتاج المتوفرة حاليا بل والمبرجة في المستقبل كافية للاستجابة للطلب، حيث أن بلادنا لن تعرف لا في الحاضر ولا في المستقبل أي اضطراب أو انقطاع في التزويد بالطاقة الكهربائية.

وشكرا.

فريد من نوعه بالنسبة لبريد المغرب لا يتوفر عليه كذلك الأبنك التجارية، تم توقيع كل الاتفاقيات مع كل الأبنك.

فالشباييك الأوتوماتيكية التي يتم فيها صرف الاعتمادات بالنسبة لبطاقة الائتمان 2850 شبك، بحيث أن بريد المغرب دخل في كل شبكة ديال الأبنك الأخرى، وللمستفيد أن يستعمل أي شبك أوتوماتيكي تابع لبريد المغرب أو غير بريد المغرب تابع للابنك الأخرى على التراب الوطني، شباييك بريد المغرب 400 شبك، وحننا في طور يعني تجهيز مناطق أخرى، لكن الشباييك صالحة للاستعمال، فالعملية اختيارية ليست إجبارية، إذا كانت هناك حالة من الحالات ديال إجبارية فنحن مستعدون لمعالجتها، علما أننا واعون بأن هناك مجموعة من الأشخاص لا يعرفون القراءة والكتابة ويصعب عليهم استعمال بطاقة الائتمان، فيصعب عليهم كذلك حفظ القن السري لاستعمال هذه البطاقة، هذا الشيء واعين به ولا يمكن بتاتا أن نفرض على شخص يجهل القراءة الكتابة أن يحصل على بطاقة ائتمان، لأنه لن يستعمل هذه البطاقة، وبالتالي ما يمكن لوش يحفظ الرقم السري، يأخذ هذه البطاقة لا يمكن استعمالها.

أخيرا السيد الرئيس وهذه كإضافة أن كلفة الحصول على بطاقة الائتمان بريد المغرب الكلفة دياها لا تمثل حتى الربع من الكلفة التي تفرضها الأبنك التجارية على بطائق الائتمان بالنسبة للزبناء دياها، العملية كلها تقرب الإدارة من المواطنين، تعميم البنك على كل المواطنين، ولمسنا واحد التحول في سلوك الموظفين والأطر والمستخدمين الذين يستعملون بطاقة الائتمان، كان كيمشي مرة واحدة لمركز الشيكات البريدية كيخرج الأجرة ديالو بكاملها، الآن كيمشي كيستعمل بطاقة الائتمان كيخرج غير ذاك الشيء اللي خصو في النهار، فبالتالي ولي عندو واحد الاستعمال معقلن للأجرة ديالو باش كتوصلو لآخر الشهر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة الآن للحاج بوسلهام بيته.

البطاقة البنكية الإلكترونية، ناهيك على أن العديد من المتقاعدين يجهلون القراءة والكتابة لذا يستحيل عليهم استعمال هذه البطائق.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تتخذها الوزارة من أجل وضع حد لتلاعبات الموظفين بخصوص إجبار الزبناء على الحصول على البطائق الإلكترونية البنكية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، فليفضل.

السيد رشيد الطالبي العلمي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول،

المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في السؤال مجموعة من المعطيات يجب توضيحها. هناك نوعان من البطائق الإلكترونية التي تتكلم عنها: البطائق الإلكترونية العادية المخصصة لكل زبناء بريد المغرب وبطائق إلكترونية مخصصة للمتقاعدين، وهاذين النظامين يعمل بهما بريد المغرب في سنة 2004.

وسعيا وراء تقرب الإدارة من المواطن، تم تجهيز مجموعة من المركبات ديال إدارة الموظفين وفي المناطق الصناعية، إلى غير ذلك، لإتاحة الفرصة لكل الموظفين الأطر والمستخدمين الذين ليست لديهم حسابات في الأبنك التجارية، فتم تقرب هذه الشباييك الأوتوماتيكية، مثلا داخل الثكنات العسكرية، داخل المناطق الصناعية حتى نحد من الطوابير. والأطر والموظفين الذين يتقاضون أجرهم في آخر الشهر، بحيث كانوا كيقفوا في مركز الشيكات البريدية فقرنا الإدارة أو هذه الخدمة المالية من هؤلاء الأطر ومستخدمي المنطقة الصناعية الحرة ديال طنجة، 20 ألف مستخدم كانوا كيخرجوا آخر الشهر كيتوافدوا على الأبنك من أجل الحصول على أجورهم، فكانت كتخلق واحد البلبلة، فتم تجهيز هذه المناطق بالشباييك الإلكترونية.

في المقابل في السنة الماضية تم توقيع اتفاقية بين بريد المغرب وصندوق الضمان الاجتماعي رافة بالمتقاعدين الذين كذلك يقفون صفا في آخر كل فترة لتقاضي الأجرة ديال التقاعد، وهذه كلها خدمات اختيارية ليست إجبارية، علما أن عدد الشباييك، وهذا

المستشار السيد بوسلهام بيته:

السؤال ديالنا كان ثابت على الناس المتقاعدين، ليس الناس الذين لا يستعملون الأبنك ولا الأشخاص، لأن الرجل المتقاعد الآن أصبح يفقد قوته ويفقد بصره، الآن كايين عندنا واحد النقصان، أما كيهضر لي على الثكنات العسكرية، فهاذ الناس الذين يزاولون عملهم لا مدخلش على واحد الإنسان متقاعد واحد المركز اللي هو مستقل منو وخرج تقاعد، وكنقول الناس المتقاعدين كيعطيوهم وثائق يوقعونها دون إشعارهم بأنهم سيعملون بطاقة إلكترونية.

ثانيا نريد أسماء الأبنك التي تعمل معهم شراكة مع الشيكات البريدية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعمامة:

سؤال جاء وخاصة المتقاعدين، وهاذ خاصة المتقاعدين، وهذا جانب، وأنا شرحت وقلت هناك جانبين فيما يتعلق بالأبنك، كل الشبابيك كلها 2850 شباك متواجدة عندنا في المغرب صالحة لاستعمال بطاقة الائتمان اللي كيعطياها بريد المغرب، 2850 شباك، كل الشبابيك يمكن لكم السيد المستشار تاخذوا بطاقة بريد المغرب، جربوا بنفسكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة على مساهمته القيمة، وأعلن عن نهاية جلسة الأسئلة.